الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة ابن خلدون – تيارت –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات العمل

بعنوان

دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر

من إعداد الطالبتان :

سانة ميمونة

مرجة بختة

تحت إشراف:

د.ساعد محمد

لجنة المناقشة :

د.صافة محمد	أستاذ محاضر(أ)بجامعة تيارت	مناقشا
د.بلكرشة رابح	أستاذ محاضر(أ) بجامعة تيارت	رئيسا
د.ساعد محمد	أستاذ محاضر(أ)بجامعة تيارت	مشرفا ومقررا
د.عمران بن عيسى	أستاذ محاضر(ب)بجامعة تيارت	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الإهداء :

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم صل وسّلم على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أهدي هذا البحث المتواضع ، إلى والدي و والدتي الغالية أطال الله عمرها.

إلى الزوجي الفاضل ، وإلى كل الإخوة و الأخوات وأبنائهم.

إلى كل الأحبة والأهل والأصدقاء.

شکر و تقدیر

تشكرات

اللهم لك الحمد والشكر في اليسر والعسر، اللهم لك الحمد والشكر على نعمك التي لا يحصيها غيرك.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذ الدكتور ساعد محمد الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث و علي توجيهاته ونصائحه القيمة فجزاه الله عنا كل خير، وله منا كل التقدير والاحترام.
- أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بمناقشة هذه الرسالة.
- موظفي مكتبة العلوم الاقتصادية وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

ملخص:

تهدف الدراسة إلي تحليل تنافسية القطاع الصناعي الجزائري وذالك من خلال إبراز مدى مساهمة كل من قطاع الصناعة التحويلية و الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات ، وكشف تحليل تنافسية القطاع الصناعي في التعرف علي أهم المسارات التي إتخضها الجهاز الإنتاجي خلال الفترة (2000-2016)، ويمكن القول ان الصناعة في الجزائر لا تعاني من نقص الإمكانيات أو التجهيزات، ولكن تتحدد مشاكل الصناعة الوطنية في الإدارة الرشيدة القادرة علي تسيير القطاع وقيادته إلي التميز والولوج إلي الأسواق العالمية .

Summary:

The study aims to analyze the competitiveness of the Algerian industrial sector by highlighting the extent of the contribution of the manufacturing and extractive industries outside of hydrocarbons, and revealing the analysis of the competitiveness of the industrial sector in identifying the most important paths that the production system took during the period (2000-2016). Industry in Algeria does not suffer from a lack of capabilities or equipment. Rather, the problems of the national industry are determined by the rational administration capable of running the sector and leading it to excellence and access to global markets.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر

قائمة الجداول قائمة الأشكال البيانية

المقدمة العامة

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الصناعي ،المنافسة و القدرة التنافسبة

المبحث الأول: مدخل نظري للقطاع الصناعي..... .02

1. مفهوم القطاع الصناعي .....02.
2. مقومات الصناعة و معوقاتها 05
3. دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية 09

المبحث الثاني: مدخل نظري في المنافسة.....13

1. مفاهيم أساسية حول المنافسة 13
2. أشكال و خصائص و المنافسة 14
3. البيئة الصناعية و قوى المنافسة 16

المبحث الثالث: القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية.....19

1. مفاهيم أساسية حول القدرة التنافسية.....19
2. سبل تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية 31
3. إدارة الجودة الشاملة في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية 34

الفصل الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

المبحث الأول : أداء القطاع الصناعي خلال مرحلة الاقتصاد مخطط(1962-1979) 39

1. قطاع الصناعي في فترة(1962- 1979) 39
2. القطاع الصناعي في فترة (1970-1977).....47

3. نتائج تصنيع في فترة (1962-1979) 53

المبحث الثاني : التطور الصناعي للفترة(1980-1989)..... 55

1. الصناعة في مخطط الخماسي الأول (1980-1984) 55
2. الصناعة في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) 60
3. نتائج القطاع الصناعي للفترة (1980-1989)..... 65

المبحث الثالث : التصنيع في ظل اقتصاد السوق 67

1. المخططات السنوية 1990-1993 وعملية التصنيع..... 68
2. أداء القطاع الصناعي للألفية الجديدة..... 77
3. واقع تنافسية قطاع الصناعي في الجزائر 82

الخاتمة

قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (02؛01)	الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي (1967-1969)	42
الجدول رقم (02؛02)	توزيع استثمارات الخطة الثلاثية بين القطاعات المختلفة وحدة مليون (دج)	43
الجدول رقم (02؛03)	توزيع الاستثمارات داخل قطاع الصناعي	44
الجدول رقم (02؛04)	بنية الاستثمارات (٪)	48
الجدول رقم (02؛05)	بنية الاستثمار الصناعي (1970-1973)	49
الجدول رقم (02؛06)	استثمارات المخطط الرباعي الثاني بالأسعار الجارية حسب القطاعات للفترة (1974-1977)	52
الجدول رقم (02؛07)	توزيع الاستثمارات الصناعية المتوقعة والمحققة للفترة(1967-1977) (الوحدة مليون دينار)	54
الجدول رقم (02؛08)	توزيع الاستثمارات للفترة (1980-1984)	57
الجدول رقم (02؛09)	توزيع الاستثمارات الصناعية (1980-1984)	58
الجدول رقم (02؛10)	الاستثمارات المخصصة للفترة (1980-1989)	63
الجدول رقم (02؛11)	بنية الاعتمادات الاستثمارية (1990-1993) حسب القطاعات الوحدة : مليار دج	70
الجدول رقم (02؛12)	تطور إنتاج القطاع الصناعي العام في الجزائر في الفترة الممتدة (1994-2001)	73
الجدول رقم (02؛13)	مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي للجزائر للمفترة 1995-2000	74
الجدول رقم (02؛14)	يوضح أهم التعليمات المصدرة في إطار الإصلاح البنكي خلا الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 1998	75
الجدول رقم (02؛15)	نمو القطاع الصناعي حسب القطاع القانوني خلال (2000-2010)	76
الجدول رقم (02؛16)	تطور أداء قطاع الصناعة التحويلية على صعيد بعض المؤشرات خلال الفترة 2000-2016	78

الجدول رقم (02؛17)	القيمة المضافة للقطاع الصناعي للجزائر خلال الفترة	82
الجدول رقم (02؛18)	تطور الإنتاج الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة	84
الجدول رقم (02؛19)		86
الجدول رقم (02؛20)	تطور المعدل السنوي لاستغلال القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي خلال الفترة (2000-2016).	88
الجدول رقم (02؛21)	نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الصادرات والواردات خلال الفترة (2004- 2014) الوحدة مليار دينار	90
الجدول رقم (02؛22)	نصيب قطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات من الصادرات والواردات خلال الفترة 2000-2016) الوحدة مليار دج	93

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01؛01)	محددات التنافسية	22
الشكل رقم (01؛02)	الدائرة البيانية لبنية الاستثمار الصناعي	49
الشكل رقم (02؛02)	منحني بياني للاستثمارات المخصصة لمختلف القطاعات خلال الفترة (1980-1989)	65

مقدمة

مقدمة :

حظيت الصناعة بالعديد من الاقتصاديات بأهمية بالغة ، و يتجلى ذلك في التدفقات الرأسمالية الهائلة الموجهة إلى القطاع الإنتاجي و التي ساهمت في صعود بعض الاقتصاديات في درجات التنافسية الدولية ، و تحقيق نقلة نوعية و حقيقية ضمن إقتصاداتها ، أهمها تطوير تقنيات الإنتاج و تنويع المخرجات الصناعية ، بالإضافة إلى نقل و توطين التكنولوجيا و تطوير المهارات و الكفاءات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي .

في ظل البيئة المحيطة بالمؤسسات الصناعية على وجه الخصوص و التي تتميز بالتغير و التعقيد و شدة المنافسة ، يتطلب منها الوقوف باستمرار أمام التحديات التي تفرزها هذه البيئة بالسرعة اللازمة و في الوقت المحدد و بالكفاءة العالية .

ومن أجل دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية يتطلب إتباع أساليب حديثة تتناسب مع هذه التطورات منها استخدام أسلوب الجودة الشاملة و الزيادة في تخفيض التكاليف عن طريق تبني إستراتيجيات مناسبة.

وباعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من العالم فإنها كغيرها من البلدان تسعى إلى تحقيق البقاء و الديمومة في الاقتصاد العالمي من خلال محاولة خلقها لمزايا و قدرات تنافسية لا تتوفر لدى غيرها من البلدان و من خلال سعيها الدءوب لتحقيق قدرات تنافسية مستدامة و ذلك من خلال وضعها لخطط و برامج تدعم الاقتصاد و ترفع من قدرته التنافسية في السوق العالمية .

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل واقع القطاع الصناعي الجزائري للفترة 1962- 2015 و كذلك تحليل تنافسية الصناعة الجزائرية من 2000- 2016 من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر ؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى العناصر التالية :

- الإطار النظري للقطاع الصناعي و المنافسة و التنافسية .

- عرض مختلف المؤشرات التي تقيس التنافسية و كذا سبل تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية .

- تسليط الضوء على أهم المحطات التي يمر بها القطاع الصناعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2015 و كذلك تحليل التنافسية للصناعة الجزائرية الوطنية للفترة 2000- 2016.

فرضيات الدراسة :

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة سنقوم بطرح الفرضية الرئيسية التالية:

بالرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية سواء في ظل الاقتصاد أو الاقتصاد الحر و الهادف إلى تطوير القاعدة الصناعية الوطنية إلا أن تنافسية هذا الأخير تبقى ضعيفة جدا .

أهمية الدراسة :

ا- تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تتعلق بأهمية القطاع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يعتبر أيضا العمود الفقري و محركا أساسيا في تنميته و تطويره و يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و النهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى... و توفير مناصب الشغل للأيدي العاملة و إنتاج فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على العملة الصعبة و إنتاج سلع بديلة للواردات...الخ.

أهداف الدراسة :

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- التعريف بماهية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية .
- محاولة استكشاف أهم العراقيل التي تعيق القطاع الصناعي.
- محاولة التطرق إلى الاستراتجيات التي قامت بها الدولة لتطوير القطاع الصناعي الجزائري.
- محاولة إبراز ضرورة تكثيف الجهود و تعزيز الاستراتجيات للنهوض بالصناعة الوطنية .
- إبراز التحديات التي يواجهها هذا القطاع في ظل التحولات الاقتصادية .

اخترنا دراسة الموضوع و إسقاط جانبه النظري على القدرة التنافسية و الصناعة ، كون الصناعة المحرك لباقي القطاعات الأخرى.

حدود الدراسة :

أما على المستوى الزمني فقد حددت الدراسة لواقع القطاع الصناعي للفترة من 1962 – 2015

منهج الدراسة :

لقد تم الاعتماد في هدا الانجاز عل المنهج الوصفي لوصف المفاهيم المتعلقة بالقطاع الصناعي ، المنافسة و القدرة التنافسية ، و من ثم تحليل وضعيته في الجزائر ، و هذا باستخدام الأدوات و المراجع المعنيين المتوفرة من الكتب و الاطلاع على المجالات الاقتصادية و كذا المذكرات التي سبق و أن تناول فيها أصحابها موضوع الدراسة مع أخذ بعض المعلومات من شبكة الانترنت

الدراسات السابقة :

أما عن أدبيات الدراسة فهناك العديد من الأبحاث و الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الواقع القطاع الصناعي الجزائري و تحليل تنافسيته و من بين أهم الأبحاث التي استعنا بها في دراستنا هذه تتمثل فيما يلي :

– دراسة (مخضار سليم) سنة 2017 و هي عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان "تنافسية القطاع الصناعي الجزائري مقارنة بدول المغرب العربي " و خلصت الدراسة إلى أن الإستراتيجية الصناعية في الجزائر لا تتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة .

– دراسة (عبد رحمان بن عنتر) سنة 2009 بعنوان " المقومات الأساسية لتطوير القدرة التنافسية في المؤسسات الصناعية " حيث قام الباحث بإبراز العوامل الداعمة لزيادة و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية بما يتماشى و التطورات التكنولوجية و قد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تتمحور أساسا حول القدرة تطوير التنافسية للمؤسسة الصناعية لأنه العنصر الجوهري لإستراتجيتها و ليسا جزءا منفصلا عنها.

– محاضرة الأستاذ ساعد محمد بعنوان " الاقتصاد الجزائري" حيث تطرق إلى المخططات التنموية التي وضعتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال.

– دراسة (براي الهادي ، خليل عبد القادر) سنة 2018 بعنوان "تشخيص واقع القطاع الصناعي الجزائري" حيث قام الباحث بالاطلاع على المحاور الكبرى للإستراتجية الصناعية التي تبنتها الجزائر حيث خلصت الدراسة إلى أن مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الخام تبقى ضعيفة بسبب سيطرة الصناعات الإستخراجية و التي تعتمد على تصدير المحروقات.

صعوبات الدراسة:

نعرض بإيجاز الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هي :

صعوبة الحصول على المعلومات و المؤشرات الاقتصادية الوطنية لدى مختلف الهيئات و ندرة التقارير التي تقف بصدق على واقع القطاع الصناعي.

تقسيمات الدراسة :

و من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين ، حيث خصصنا الفصل الأول للإطار النظري و الفصل الثاني للإطار التطبيقي للدراسة ، ففي الفصل الأول من الجانب النظري تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالقطاع الصناعي و المنافسة و القدرة التنافسية و مؤشرات قياسها سبل تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية ، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه إلى عرض مختلف المحطات التي عرفها القطاع الصناعي منذ الاستقلال إلى غاية 2015 ، كما خصصنا المطلب الأخير لتنافسية القطاع الصناعي للفترة 2000- 2016.

الفصل الأول:

الإطار النظري للقطاع الصناعي المنافسة و القدرة التنافسية

تمهيد :

تعتبر الصناعة من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة و تشكل احد أهم القطاعات الاقتصادية التي تستند عليها جميع النشاطات الأخرى للحصول على حاجاتها من الوحدات و الآلات و الأجهزة ، و تحقيق التطور و التقدم لما تقدمه من وسائل و أساليب حديثة لطرق الإنتاج ،ومن اجل بناء قاعدة إنتاجية للاقتصاد الوطني لابد من توفر عوامل أساسية لمباشرة التصنيع ، لذلك تسعى البلدان إلى تهيئة العوامل لقيام الصناعة ،و إتباع سياسات و إستراتيجيات مختلفة لتنمية قطاع الصناعة.

كما صبح الاهتمام بموضوع التنافسية واسع الانتشار وعلى مستوى جميع اقتصاديات الدول باعتبارها أداة لتحقيق النمو المستدام و الرفاهية الاجتماعية ، وإن تحديد مفهومها أمر في غاية الأهمية كونه يساعد على معرفة جوانبها و كيفية بناء مؤشراتها و قياسها ،كما ان القدرة على تحقيق تنافسية عالية بالنسبة للمؤسسة الصناعية تتوقف أساسا على مركزها التنافسي في السوق و العمل على استدامته ، فالقدرة التنافسية يتم بناؤها على المستوى الداخلي للمؤسسة من خلال التحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج و تخفيف التكاليف و تطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة ،لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالقطاع الصناعية ، المنافسة و القدرة التنافسية ، وقمنا بتقسيمه الى ثلاث محاور :

المبحث الأول: مدخل نظري للقطاع الصناعي

المبحث الثاني: مدخل نظري للمنافسة

المبحث الثالث: القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية

المبحث الأول: مدخل نظري لقطاع الصناعي

القطاع الصناعي يعتبر الميدان الوحيد لإنتاج القيم المادية و الاجتماعية الحقيقية بشكل مباشر،فالصناعة عملية خلق و تحول و تطوير في أن واحد معا .

المطلب الأول: مفهوم القطاع الصناعي

مرت العملية الصناعية بالعديد من المراحل عبر الزمن من شكلها التقليدي الى المعاصر ، نظرا للأهمية التي تحددها على تنميتها اقتصاديات الدول النامية و حتى المتقدمة .

1- **التطور التاريخي للظاهرة الصناعية** : تعود نشأة الصناعة إلى المجتمع البدائي ، بقيت تتطور إلى إن وصلت إلى مستويات عالية في المرحلة المعاصرة ،عموما لقد مرت بالمراحل التالية :

- **مرحلة الصناعة المنزلية:**

حيث بدأت الصناعة في الأول بشكل أنشطة منزلية ضمن القطاع الزراعي و الريفي في شكل ورشات ،إذ كانت المرأة تقوم بصنع و حياكة الملابس و الغزل و النسيج ، بينما كان الرجل يقوم بصناعة أدوات العمل و الطبخ و غيرها من الأدوات الضرورية للمنزل و الإنتاج ، إضافة إلى العمل في الزراعة ، لقد كان العمل يدويا يهدف إلى إشباع احتياجات العائلة في المنتجات اللازمة دون أن تخصص منه شيئا للسوق ،استمر هذا النمط إلى مرحلة متقدمة في تطوير المجتمع البدائي بسبب ضئالة حجم الإنتاج ، مع مرور الزمن أصبح هذا الإنتاج موردا أساسيا لدخل بعض العائلات ذلك عندما أصبح جزءا منه مخصصا للتبادل في السوق ،أو على شكل خدمات صناعية للغير.

- **المرحلة الحرفية :**

ظهر هذا النوع من النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل ،حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين في نشاط معين في القرية كحرفيين أو صناع

كالحدادين أو النجارين و الصاغة والخزفيين....الخ، أصبح نشاطهم مخصص أساسا للسوق ، ذلك بإنتاج سلع صناعية بطلب من المستهلك، بعد ذلك أصبح إنتاج السلع و عرضها للبيع في السوق دون طلب من المستهلك أصبح الحرفي صناعي صغير .

تعتبر المرحلة الحرفية مرحلة مهمة في تطوير الصناعة و تطور الإنتاج و تحسين أدواته.

- **المرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة :**

ظهر ما يسمى بالمشغل الصغير ، فيه يقوم رب العمل و المنتج باستخدام العمال الحرفيين الآخرين مقابل أجور محددة لصنع المنتجات باستعمال تقنية يدوية، تحت سقف واحد ، لقد ساعدت هذه الوسيلة على الرقابة داخل المؤسسة التعاونية الإنتاجية ، مما يؤدي إلى وجود نوع من المنافسة بين العاملين إلى جانب الاقتصاد في نفقات الإنتاج و النقل ، غير أن هنا النمط الإنتاجي التعاوني بقي محدود الفائدة نظرا لعدم استخدامه لأسلوب تقييم العمل و الاستفادة من فوائد تقسيم العمل .

- **مرحلة الشغل الرأسمالي :**

هو عبارة عن ورشة عمل يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف العمل باستخدام أدوات عمل يدوية مع وجود تقسيم في العمل ، لقد انتشرت المشاغل في الدول الأوروبية ابتداء من أواسط القرن 16 حتى الثورة الصناعية في إنجلترا ، استمر في بلدان أخرى حتى القرن 19 ، يرتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج بصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة ، مما نتج عنه زيادة كبيرة في الإنتاجية مقارنة بالمرحلة السابقة لهذه المرحلة .

- **مرحلة الصناعة الآلية :**

إذ أن التطبيق العملي لمنجزات العلم و التكنولوجيا في الصناعة أدى إلى إدخال أنواع جديدة من الآلات و التكنولوجيا لم تكن موجودة سابقا كالمكائن البخارية و الطاقة الكهربائية ، لقد تكونت

هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية و فنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعة الخفيفة و انتقلت بعدها إلى الصناعة الثقيلة .

2- مفهوم الصناعة :

تعد الصناعة ظاهرة اقتصادية و اجتماعية و حضارية في كل بلد من بلدان العالم ، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع و تؤثر في تركيبته الحضارية مما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا و اجتماعيا و عمرانيا، في الوقت نفسه تتأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لذلك المجتمع ، إذ أريد لصناعة أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع ، ونموه ، فإنه يفترض أن يتبنى خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأمثل و الكفئ للموارد و الإمكانيات المتاحة في الدولة .

– تعتبر الصناعة بمثابة التحويل المستمر و بكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها , المقصود من كلمة مستمر استبعاد النشاط الحرفي و اليدوي، تعبير يسهل نقلها استبعاد عمليات البناء مفتاح التطور الاقتصادي للأقاليم و جزءا أساسيا من مفردات التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني . فالنشاط الصناعي يؤمن إنتاج السلع و الخدمات و استغلال الثروات المادية و البشرية لإشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج و الاستهلاك و التشغيل، كما يعتبر قطاع الصناعة القطاع المحرك للمخططات التنموية ، وخاصة في البلدان النامية .

– الصناعة هي النشاط الإنساني غير ألفلاحي الذي يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء و المواد و بهدف تحقيق غاية محدودة بل أوسع من ذلك ،حيث تشمل جميع الفنون و المهن و القدرات و تطبيقات العلوم المختلفة، فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة.[1]

[1]طالم علي ،كافي فريدة ، جذب الاستثمار الأجنبية نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالإقتصاد الوطني ديسمبر 2017 ، العدد الثاني ، مجلة المتدى لدراسات و الأبحاث الاقتصادية ص،ص ، 259 ، 256 .

– تعتبر الصناعة أحد فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل مواد الأولية الزراعية و الخامات المعدنية و غيرها من المواد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات أرقى أو قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار و تتفاعل الصناعة بوعي تام مع المحيط العادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة ،و تشبع لديه الحاجات الضرورية ،وأكثر من ذلك أنها قادرة على إيجاد منافذ للوصول إلى المستهلك ، سواء بصفتها مواد أولية أو بسيطة أو نهائية و هي تضم كافة النشاطات الاقتصادية المنتجة .[1]

– من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الصناعة هي فنيات أحكام الأعمال في أنشطة الحياة المختلفة ، بكلمة مختصرة هي فن الوجود الإنساني و تحسين نوعيته في ميادينه المختلفة و المتنوعة ، أي هي صناعة الوجود الإنساني و ترقي

المطلب الثاني: مقومات الصناعة و معوقاته

نظرا للأهمية التي تحظى بها الصناعة لكل دولة ، لأنها تعتبر الأساس لأي اقتصاد في العالم و مهما اختلفت في نوعها سواء الإستعمالي أو الإنتاجي ، إلا أنه يجب على كل دولة أن تطورها من خلال المقومات المتوفرة أو استيرادها ، وحل مشاكلها و معوقاتها ، بالإضافة لحمايتها من المنافسة خاصة إذ كانت هذه الصناعة ناشئة مثل ماهي عليه في الدول النامية.

1- مقومات الصناعة

– رأس المال: تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة غالية التكاليف، كما تستخدم كميات ضخمة من الوقود و أعداد كبيرة من العمال ، وكل ذلك يستند على رأس مال كبير, الذي يتوفر في بعض الدول ، ويقل في أخرى و يمكن أن ينتقل من دولة إلى أخرى إذا توفرت لأصحابه ضمانات كافية و أرباح مغرية .

[1] براي الصادي ، خليل عبد القادر ، تشخيص واقع الصناعة في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية و إجتماعية ، 2019، العدد 51، ص، 145

– **مواد خام** : و هي المواد الاولى التي تعتبر الصناعة من شكلها الأصلي لتلائم حاجات الإنسان و متطلباته و تنقسم الى :

– **مواد خام نباتية** : مثل القطن ، المطاط ، القصب السكري ، القمح .....الخ

– **مواد حيوانية** : مثل الجلود ، الأصواف ، الألبان ، اللحوم.....الخ

– **مواد معدنية**: مثل الحديد ، النحاس و الذهب .....الخ

و يمكن ان تكون بعض الصناعات مواد خام للصناعات الأخرى أكثر تطورا ، وهي ما يطلق عليها بالمواد النصف المصنعة كزيوت ، الخيوط النسيجية و أو كتل الحديد ،و مشتقات النفط الناتجة عن التكرير و غير ذلك ،و توفر المواد الخام و انخفاض أثمانها و تنوعها و سهولة استغلالها دور كبير في قيام الصناعة .

– **القوى المحركة** : تعد عصب الصناعة الحديثة ، و خاصة الفحم و النفط و الطاقة المائية ، وتختلف الصناعة من حيث استهلاكها لموارد الطاقة ،وكذلك مدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد، فالفحم مثلا : تركزت تحوله مصانع الحديد و الصلب في أوروبا نتيجة لثقل وزنه و صعوبة نقله ،على عكس النفط الذي يمكن نقله بسهولة فذلك لم يؤثر على إعادة توزيع المناطق الصناعية ، و تقدر القوى المحركة و الوقود المستخدم في العالم حاليا على النحو التالي كالفحم (5%) ، النفط و مشتقاته (42%) القوى الأخرى 8.

– **الأيدي العاملة** : إن توفر الأيدي العاملة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة و تطورها ،ومع ذلك فانه بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة و مغرية و تأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العددية و من حيث المهارة الفنية ،و اختيار موقع الصناعة في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع تكاليف معيشة العمل .

- **الأسواق** : كل صناعة تعمل من اجل توفير الحاجات الاستهلاكية لسلطات البلد الموجودة فيه أولا ثم لسكان البلدان المجاورة و البعيدة و لكي تستمر في الإنتاج لابد من تسويقه ، لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات و دفع الأجور , وضمان الإرباح لأصحاب رؤوس الأموال ، ولابد من مراعاة حجم السوق و نوعية المستثمرين ،وأذواقهم , من اجل ضمان نجاح عملية التسويق خاصة في الصناعات الاستهلاكية.

- **وسائل النقل و المواصلات** : تعتمد الصناعة الحديثة اعتمادا كبيرا على توفر وسائل النقل ، وسرعتها و رخص تكاليفها ،لتتمكن من الحصول على الخامات و النقود ،أو لتصريف الإنتاج ذلك لأن الخامات و السوق قد يبتعدان عن بعضهما و عن مراكز الصناعة في كثير من الحالات ، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج ، هكذا أصبحت وسائل النقل و المواصلات الحديثة دعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم منتجات جيدة و بسعر منخفض .

- **معوقات الصناعة:**

أصبح واضحا أن مناخ النظام الاقتصادي العالمي يؤثر تأثيرا كبيرا على التقدم الصناعي في الدول النامية ، سواء مباشرة أو غير مباشرة ، ويكون هذا التأثير كعائق عن طريق :

- رفع قيمة التعريفة الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد.
- تحديد الحصص الاستيرادية .
- التصاريح بحيث يمكن التحكم في معاملات الاستيراد.
- التشديد في مواصفات البضائع المصدرة .

– **مؤسسات متعددة الجنسيات** : تؤدي هذه المؤسسات دورا كبيرا في تنمية الصناعة ،أو إعاقتها ، لان لهذه المؤسسات من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية لدول النامية ،فذلك عن طريق الاتفاقيات السياسية ، أو ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها .

– **الإعانات و الاتفاقيات التجارية**: فالعديد من الدول النامية و لاسيما الدول الصغيرة تتلقى الإعانات من أجل المشاريع الصناعية،و يكون دور هذه الإعانات عائقا لعملية التنمية لهذه الدول لسببين هما :

– **س1** : هو مجموعة الشروط التي تفرضها الدولة للمعونات , قد تصل إلى المساس باستقلال و سياسة الدول ككل

– **س2** : يكون في حالة عدم استغلال هذه المساعدات لدعم عملية التنمية .

– **تذبذب أسعار الصادرات** : إن تذبذب أسعار الصادرات من طرف الدول النامية و بالتالي تدني في العائد من هذه الأخيرة ، ويعد ارتباط تقويم صادرات الدول النامية ، لأنه عند ارتفاع هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول و تزداد القدرة على التصنيع ،ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات .

– **القروض الأجنبية** : من مفهومها أن هذه القروض تدعم اقتصاديات الدول النامية إلا أن زيادتها في العقد الأخير زيادة باهظة أدى إلى أثار عكسية على عملية التصنيع ، حيث تراجعت المشاريع بسبب عجز هذه الدول على سداد أعباء الديون ، إضافة للعوامل الخارجية هناك العديد من العوامل الداخلية التي تقف حجرة عثر أمام التطور الصناعي في البلدان النامية منها :

– ضعف كفاية اليد العاملة ، فنقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبئ التصنيع ،و يرجع إلى :

– صعوبة تكيف اليد العاملة القادمة من الزراعة مع أساليب التفتح الغريبة عنه.

– إن أغلب المؤسسات التعليمية في الدول النامية لازالت تعتمد على الأساليب القديمة في التدريس و التكوين ،إضافة لنقص المخابر العلمية التي تساهم في التطوير و الابتكار.

– ضعف المنافسة أو انعدامها و التي تعد عنصرا هام يساعد على رفع في القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية إلى جانب تحسين أدائها و العمل على استعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين الإنتاج و الرفع من جودته.

– التدخل المفرط للدولة ، سواء كمنافس للقطاع الخاص أو سن قوانين و تشريعات التي تقيد حركته و منح المميزات للقطاع العام الذي أثبت فشله في العديد من الدول المختلفة .

– استعمال تكنولوجيات قديمة في الإنتاج أو متطورة يصعب التحكم فيها مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ، و بالتالي عدم قدرة المنتوجات المحلية على المنافسة الأجنبية [1].

المطلب الثالث: دور الصناعة في التنمية الإقتصادية

تلعب الصناعة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ونجد تأكيد العديد من الكتاب على ذلك حيث يقول احدهم إن التصنيع يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية .

- **أهمية الصناعة :**

تتمثل أهمية التصنيع في ازدياد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي ، والتصنيع هو نتيجة للتنمية الاقتصادية ، كما لا يمكن تصور تنمية اقتصادية دون أن يصاحبها تطور في القطاع الصناعي ، لهذا فان التصنيع و التنمية هما شيئان متلازمان

[1]. بن لوكيل رمضان ، بشاري سلمى ، الأهمية الإستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي 2015 ، العدد 31، مجلة علوم اقتصاد و تسيير و التجارة ، ص،ص، 105 ، 106 .

كما تكمن أهمية التصنيع في الارتباط الموجود بينه و بين إنتاجية الفرد ، ذلك لأن التقدم في الصناعة يؤدي إلى استعمال المزيد من الآلات و المعدات في عملية الإنتاج بالإضافة إلى استعمال التكنولوجيا العالية ، كل هذه العوامل تؤدي إلى رفع إنتاجية العمل و إنتاجية رأس المال و يرجع ارتفاع متوسط إنتاجية العمل إلى ثلاث نقاط رئيسية و هي :

– إن الإنتاجية في الصناعة ترتفع مع تطور ونمو القطاع الصناعي .

– استعمال التقنية الحديثة و رفع درجة المهارة ،وعامل التنظيم و الغدارة كلها عوامل على رفع الإنتاجية و يمكن تصنيف أي بلد صناعي إذا توفرت فيه بعض المواصفات و هي :

– البلد الصناعي هو الذي يشكل فيه القطاع الصناعي حوالي ربع الإنتاج الممكن ، وإن حوالي 60% من الناتج يأتي من الصناعات التحويلية و هذا ما حدث فعلا و حققته اقتصاديات الدول الغربية منذ الثورة الصناعية الأولى .

– نسبة السكان العاملين في الصناعة يجب أن يكون عند حدود 10%[1].

- **دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية :**

يتحقق الدور الرائد للصناعة في التنمية الاقتصادية من خلال إسهاماتها في تحقيق ما يلي :

إن الصناعة تدعم الاستقلال الصناعي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح ،والذي توجد فيه العديد من مراكز القوى التي تحاول الضغط على هذا البلد أو ذاك ، إذ أن هذه القوى التي يمكن أن تستغل الحاجة الاقتصادية التي تبرز لدى بعض الدول ، في سد احتياجاتها على الخارج ،ولذلك فإن تطوير القطاع الصناعي يمكن أن يقلل من اعتماد البلد في توفير احتياجاته من الخارج ، و يوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على تطوير و تقليل ما يمكن أن يؤثر على استقلال الاقتصادي من خلال ذلك.

[1] بوختالة سمير ، دور أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية علوم اقتصادية التسيير وع تجارية ،جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2011، ص، 34،35

-المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي في الناشئ عن اعتماد الاقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين الناتج القومي و في التشغيل و في الصادرات ، كما هو الحال في ارتفاع مساهمة قطاع الزراعي أو الصناعة الإستخراجية في الكثير من البلدان النامية ، إلا أن التطور الصناعي يقلل من هذا الاختلال عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يمكن أن يسهم بشكل مهم في تكوين الناتج القومي ، وفي التشغيل و في الصادرات ، خاصة و أن هذا القطاع تتسم نشاطاته بالتنوع الكبير في حالة تطوره ، وما يترتب على ذلك من تنويع الهيكل الإنتاجي و الصادرات و تقليل المخاطر التي يمكن أن ترافق ضعف التنوع في حالة عدم تطور القطاع الصناعي ، خاصة و أن البلدان النامية ، وهي الزراعة و الصناعة الإستخراجية ، يخضعان إلى عوامل تضعف قدرة البلد النامي على التحكم فيهما في حالات ليست قليلة ، كما هي الحالة عندما تتغير الظروف الطبيعية بالنسبة للزراعة ، أو بأحوال السوق بالنسبة للصناعة الإستخراجية و خاصة أحوال الطلب الذي يتحدد في أسواق الدول المتفتحة و التي تخضع لمؤثرات سياسية و اقتصادية عديدة .

– المساهمة في التشغيل ، إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعداد ليست بالقليلة من الأيدي العاملة و بالتالي تطوره يعد ضروريا لامتصاص البطالة الظاهرة و البطالة المقنعة و كذلك لامتصاص الأيدي العاملة التي يمكن إن تفيض في القطاع الزراعي من خلال عملية تحديثه عن طريق إدخال الوسائل و الأساليب الإنتاجية الحديثة ضمن إطار العمل من أجل تحقيق التنمية و بالتالي تبرز ضرورة توفير عمل المنتج لهؤلاء من خلال تطوير القطاع الصناعي و تقليل توجههم إلى العمل في مجالات هامشية أو خدمية بشكل قد يفيض عن الحاجة الفعلية لعملهم في هذه المجالات ، كما أن تطور القطاع الصناعي ، وما يؤدي إليه من تطور في القطاعات الأخرى فإنه وسع حركة التشغيل في تلك القطاعات كذلك و الأمر الذي يساعد على امتصاص العمالة الفائضة .

– إن القطاع الصناعي يساهم في توفير احتياجات الأفراد و المجتمع من السلع الاستهلاكية وبالتالي فانه يساهم من خلال ذلك في تطوير و رفع مستوى المعيشة ،وهو الهدف الذي تستهدف تحقيقه عملية التنمية ،خاصة و أن هذا الاستهلاك يتجه نحو التزايد بفعل إرتفاع الدخول ، وزيادة درجة التحضر و زيادة السكان ، وإرتفاع المستويات الثقافية ، وهو ما تتضمنه التنمية .

– التأثير في ميزان المدفوعات للتقليل من العجز من هذا الميزان ،أو توفير قدر أكبر من العملات الأجنبية تمكن البلد من زيادة قدرته على استيراد احتياجاته المختلفة .

– يسهم التصنيع في استخدام الموارد المحلية بشكل أكبر بالقياس ،إلى الحالة التي ترافق عدم تطور القطاع الصناعي ، كما أن درجة الانتفاع من الموارد الاقتصادية يمكن زيادتها من خلال تطوير القطاع الصناعي .

إن تحقيق التطور في القطاع الصناعي من خلال كل ما سبق يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف الى حالة التقدم ،نظرا لأن الدول المتقدمة يمثل فيها القطاع الصناعي أهمية كبيرة و من حيث إسهامه في تكوين الناتج القومي في التشغيل أو في الصادرات ، وهذا الامر يلاحظ حتى في الناتج القومي ،أو في التشغيل ، أو في الصادرات و هذا الأمر يلاحظ حتى في الدول المتقدمة التي تعتمد في تقدمها على القطاع الزراعي بدرجة أكبر ، إلا أن القطاع الصناعي فيها يحتل أهمية واضحة كذلك باعتبار أن تقدم هذا القطاع يحتل ضرورة هامة لإحداث التطور في القطاع الزراعي ، ولذلك غالبا ما يستعمل التصنيع و النمو كمترادفين و لاشك أن هناك سوء إستعمال لهذا الترادف إلا أنه مع ذلك يتضمن قسطا وافرا من الحقيقة .[1]

[1] فليح حسن خلف،التنمية و التخطيط الإقتصادي في عالم الكتب الحديث ، دار النشر و التوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص،ص ، 231 ، 232

المبحث الثاني : مدخل نظري للمنافسة

تظل المنافسة حتمية قائمة و ضرورية تفرض تحديا على منظمات الأعمال في بيئة تتميز بالتحديات و الاضطرابات ، فلقد بات من الضروري على هذه المنظمات إيجاد بل و خلق مقومات و إعانات التنافس و البقاء في ظل منافسة شديدة أصبحت تتصف بالعالمية ، أي يجب عليها امتلاك قدرات تنافسية تمكنها من مواجهة تحديات المنافسة بشتى أنواعها .

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول المنافسة

لقد أدى التطور الاقتصادي العالمي إلى ظهور مناخ تنافسي قوي ، وأصبح لزاما على المؤسسات بشتى أشكالها أن تولي الاهتمام الكبير للمتعاملين المنافسين في مجال نشاطها ، والعمل على الاستحواذ على أقوى المراكز في الأسواق الناشطة فيها .

1- تعريف المنافسة :

- يمكن تعريف المنافسة "بأنها شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي ، يحدد آليات العمل داخل السوق و العلاقات المختلفة ما بين المتعاملين الاقتصاديين بشكل يؤثر في تحديد السعر"[1].

- كما عرفها محمد الصيرفي بأنها من الهياكل السوقية التي تسمح بحرية تواجد عدد كبير من العارضين و الطالبين و في جميع المجالات الخاصة بالمنتجات و المواد الأولية ورؤوس الأموال , أما تعريفtDubios et kottor قدما تعريفا للمنافسة "بأنها تشمل كل العروض *المتنافسة حاليا العروض المختلفة التي يمكن المستهلك أخذها بعين الاعتبار*".[2]

- فمن خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج أن المنافسة هي شكل من أشكال السوق كما أنها تعبر عن درجة التزاحم و المراجعة بين المؤسسات من أجل الهيمنة على الأسواق .

---

[1] زغدار أحمد ، المنافسة ، التنافسية و البدائل الإستراتيجية ، دار جرير للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011 ، ص ، 12

[2] مخضار سليم الحلول التنافسية للقطاع الصناعي في الجزائر ، مجلة المالية و الاسواق ، العدد 1 ، ص 103

- **أنواع المنافسة:**

هناك نوعان من المنافسة فيما يتعلق بمجال أعمال المؤسسات و هما :

– **المنافسة الغير المباشرة** : تتمثل في المنافسة و الصراع الدائم بين المؤسسات في بلد ما من أجل الفوز و كسب الموارد المتاحة فالمؤسسات من خلال نتجها في المر دودية الربحية و التفوق على منافسيها تسعى إلى الفوز بنصيب الأسد عن هذه الموارد بأحسن الظروف ، وذلك من ناحية الجودة و التكلفة و ما يسمح لها بتنظيم الأرباح في ظل المنافسة ، وعليه نستنتج بأن المنافسة غير مباشرة تتمثل في تلك الصراعات التي تحدث بين مختلف المؤسسات من أجل الظفر بالموارد المتاحة في البيئة بأحسن جودة و أقل تكلفة ممكنة .

– **المنافسة المباشرة** : تتمثل أساسا في تلك المنافسة القائمة بين المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع الصناعي ، أو تقوم بإنتاج نفس المنتجات و هذا النوع من المنافسة هو الذي يهم المؤسسات بصفة أكبر من النوع الأقل ، و لابد من الإشارة إلى أن المنافسة تختلف من قطاع إلى آخر ، حيث تفوق بعض القطاعات منافسة شديدة ، وأخرى تفوق منافسة محدودة وذلك حسب عدد المؤسسات المتدخلة في السوق ، و إمكانيات التدخيل .[1]

المطلب الثاني : أشكال و خصائص المنافسة

يتهيكل السوق أربعة أشكال تختلف حدة المنافسة فيها من شكل لآخر،كما تعتمد المنافسة في السوق على سلوك المستهلك حسب نوع المنتج و الوقت و حسب التطورات الجديدة في السوق .

– **المنافسة التامة** : هي النموذج المثالي لاقتصاد السوق يشترط في المنافسة التامة تعدد العارضين و الطالبين بحيث لا يمكن لأي طرف أن يتحكم في السوق و هذا يعد شرطا أساسيا .

[1] غول فرحات ،مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الإقتصادية , اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية علوم الغقتصادية تسيير و ع تتجارية ، جامعة الجزائر ، 2005، ص،ص،71، 72.

–المنافسة الاحتكارية : تتميز المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزءا بسيطا من مجموع الإنتاج و أن السلع المنتجة هي سلع متشابهة و لكنها ليست متجانسة ،أي أن السلع التي يتعامل بها المتنافسون الاحتكاريون هي سلع بديلة غير تامة و نتيجة لهذا التمايز في المنتجات المتشابهة تكون هناك درجة محدودة من التحكم في الأسعار ، كما أن الدخول إلى السوق ،أو الخروج منه أقل سهولة منه في حالة المنافسة التامة ، ويتم التنافس في السوق لإبراز الصفات و الخواص الثانوية التي تتميز بها السلع و ذلك باستخدام وسائل الدعاية و الإعلان .

–الإحتكار التام : يتميز الاحتكار التام بوجود منتج واحد يغطيه السوق كله مع عدم وجود بدائل قريبة من السلالة المعروضة ، كما يتميز بوجود صعوبات و موانع قانونية تكنولوجية و مالية تمنح المنتجين الآخرين من الدخول إلى السوق .

–إحتكار القلة : في حالة يوجد عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق و هذا ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالتبعية المتبادلة،وهذا يعني أن المنتج في حالة إحتكار القلة عليه القيام بدراسة و تحليل أثار و ردود فعل المنتجين الآخرين حيث يتخذ قرار رفع الأسعار أو تخفيضها كما تتميز منتجات القلة بالتشابه كصناعة الإسمنت و التمايز كصناعة السيارات و يترتب على ذلك وجود الدعاية و الإعلان كأداة التنافس بين المنتجين .[1]

- **خصائص المنافسة** :

تعتمد المنافسة في السوق على سلوك المستهلك حسب نوع المنتج و الوقت و حسب التطورات الجديدة في السوق ، و من بين خصائص المنافسة نذكر ما يلي :

– يتحدد هيكل المنافسة فيها إذا كان المنافسون يحاولون التنافس بالنسبة للطلب الأولي أو الانتقائي فعندما يكون الطلب الأولي هو الهدف فإن اهتمام المنافسة يكون في محاولة الدخول إلى

[1] مخضار سليم ، تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية تسيير و ع تجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013و ص ،ص، 3، 4

أجزاء جديدة بالنسبة للمستهلك ، فعندما يكون الطلب الانتقائي هو الهدف فإن التركيز يكون على إشباع حاجات المستهلك في أجزاء السوق بطرق أفضل مما تقدمه المؤسسات المنافسة .

– في المؤسسات التي تتميز بارتفاع التكاليف الثابتة تكون الأرباح ذات حساسية بالنسبة للكيفية المنتجة و المباعة ، لذا فإن المنافسة تتجه إلى استغلال الطاقة و المحافظة على تشغيل المصنع ، أما المؤسسات التي تمثل التكاليف المتغيرة فيها نسبة كبيرة ، فإن الأرباح تكون ذات حساسية بالنسبة للسعر ، وإذ كثيرا ما تستخدم الطرق الخاصة بتمييز المنتجات أو رفع الأسعار كوسائل الأرباح .

دراسة المنافسة تتم على ضوء دراسة العناصر التالية :

– إستراتيجيات المنافسين

– مستويات الأداء

– أوجه القوة و الضعف

– التصرفات المتوقعة في المستقبل [1]

المطلب الثالث: تحليل البيئة الصناعية و قوى المنافسة

لقد أوضح بورتر أنه على المؤسسة و قبل وضع أي إستراتيجية فهي مطالبة بالتعرف على شدة المنافسة القائمة داخل بيئتها الصناعية ، لأن البيئة هي التي تحدد قواعد العمل التنافسي و يتوقف مستوى قوة المنافسة على مجموعة عوامل أو قوى تنافسية أساسية ينبغي على المؤسسة عند مسح البيئة الصناعية بمراجعة الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر و درجة تأثيرها على نجاح المؤسسة،لأنه كلما ازدادت قوة كل من هذه العوامل ضعفت قدرة المؤسسة على رفع أسعار منتجاتها و بالتالي عدم قدرتها على تحقيق أرباح أكثر .

[1] زغدار أحمد ، التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية تسيير و علوم تجارية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ص،ص، 20، 21

1 – قوى المنافسة :

- **شدة المنافسة بين المؤسسات العاملة في نفس القطاع أو نفس الصناعة** : يقصد بشدة المنافسة مستوى الصراع القائم بين المؤسسات الموجودة في القطاع الاقتصادي أو في الصناعة الواحدة ،حيث تتخذ المنافسة بين المؤسسات الموجودة بشكل المناورة من أجل الحصول على مواقع أو الوضع المتميز الذي يمنح للمؤسسة مزايا خاصة و ذلك باللجوء إلى وسيلة تعتمد بشكل أساسي على المنافسة بواسطة السعر أو الاعتماد على إدخال منتجات جديدة أو تحسين الخدمات المقدمة للزبائن .

تتحدد شدة المنافسة بين مؤسسات القطاع عن تفاعل عدد من العوامل و تداخلها ، ومن بين العوامل التي تحدد شدة المنافسة و المزاحمة للمؤسسات نذكر العوامل التالية :

- تعدد المنافسة و توازنهم
- زيادة الطاقة الإنتاجية
- معدل نمو القطاع
- درجة التمركز و التوازن بين المنافسين
- تميز المنتوج
- حواجز الخروج و الدخول من و إلى السوق
- التكاليف الثابتة

- **القوة التفاوضية للموردين : و تتحد القوة التفاوضية للموردين بعدة عوامل و هي:**

- تعدد الموردين
- وجود بدائل للمنتجات المقدمة من طرف الموردين
- أهمية القطاع بالنسبة للموردين
- أهمية السلعة الموردة بالنسبة للقطاع

- **القوة التفاوضية للزبائن** : يمكن للزبائن استخدام قوتهم التفاوضية عن طريق العمل على تخفيض الأسعار و التفاوض من أجل الحصول على خدمات و منتوجات بجودة عالية ،و تتحدد القوة التفاوضية للزبائن بعوامل عدة و هي :
  - عدد الزبائن المتعاملين مع المؤسسة – أهمية الزبون بالنسبة للمؤسسة
  - إنعدام او محدودية البدائل المنتجة – إنخفاض تكاليف التبديل
  - من طرف المؤسسة
- **تهديدات الداخلين الجدد للقطاع** : يحمل الداخلون الجدد للقطاع قدرات جديدة ،حيث تكون لديهم الرغبة في اقتحام السوق و بالتالي تكون لديهم القدرة على التأثير في مردودية القطاع من خلال تخفيض الأسعار ، لذا يقتضي من المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار المنافسين المحتمل دخولهم إلى السوق و تتحدد درجة تهديد الداخلية الجدد من خلال نوعية حواجز الدخول التي يفرضها قطاع النشاط و أهم هذه الحواجز هي :
  - اقتصاديات الحجم
  - تمييز المنتوج
  - الوصول إلى قنوات التوزيع
  - الاحتياج لرأس المال
  - السياسات الحكومية
- **تهديدات المنتجات البديلة:** تتنافس جميع المؤسسات العاملة في قطاع ما مع القطاعات التي تنتج منتجات بديلة لمنتجاتها ، و يتطلب تحديد المنتجات البديلة البحث عن المنتجات الأخرى القادرة على إشباع الحاجات و الرغبات و الوظائف و التي تحل محل منتجات القطاع .

إن الضغط الذي تولده المنتجات و الخدمات البديلة يضع حدودا للأرباح المحتملة في القطاع ، فالمؤسسات التي تهمل البدائل المحتملة قد تجد نفسها خارج الصناعة تنافسيا ، وفي نفس الوقت و لتعزيز القدرة و التنافسية يجب على المؤسسات البحث المستمر عن البدائل واختبارها لتعزيز موقعها أمام المنافسين .[1]

المبحث الثالث : القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية

تعد القدرة التنافسية بمثابة عامل هام في تحديد مدى نجاح أو فشل مؤسسة ما ، فهي تعبر عن جوانب التفوق و التميز التي تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية .

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنافسية

تتميز مفهوم التنافسية بالحداثة و لا تخضع لنظرية إقتصادية عامة تفسره ، وأول ظهور له كان في الفترة الممتدة بين (1981-1987) التي عرفت عجز الميزان التجاري الأمريكي , خاصة في تبادلاتها مع اليابان و زيادة حجم الديون الخارجية لها ، و ظهر الإهتمام مجددا بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينيات كنتاج للنظام الإقتصادي العالمي و بروز ظاهرة عولمة و كذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق.

1- تعريف القدرة التنافسية :

و قد اختلفت تعاريف التنافسية حسب مستوى الدراسة ، فتنافسية المؤسسة تختلف عن تنافسية القطاع ، وهذه الاخيرة تختلف عن تنافسية الدولة ، وسيتم التطرق لمفهوم التنافسية حسب هذا المنهج بدأ بتنافسية المؤسسة ثم تنافسية القطاع فتنافسية الدولة كالتالي :

- **التنافسية على مستوى المؤسسات** : يتمحور تعريف التنافسية للمؤسسات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة ، وذلك بتوفير سلع و خدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من

[1] محمد تواتي ، ساعي مبارك نماذج تحليل البيئة الصناعية و دورها في زيادة الأداء التنافسي ، مجلة الإقتصاد الصناعي ، 2017، العدد 13،ص ، ص ، 177، 181

خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية ،فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها : "القدرة على إنتاج السلع و الخدمات بالنوعية الجيدة و بالسعر المناسب و في الوقت المناسب و هذا يعني تلبية حاجيات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى[1]

- **التنافسية على مستوى قطاع النشاط** : تعني التنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الإعتماد على دعم الحماية الحكومية ، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة و يجب تحديد القطاع بدقة فمثلا قطاع الصناعة المواصلات ،لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات لأن مجالات و ظروف الإنتاج تختلف [2].

وهذا يعني أن القطاع التنافسي هو الذي تكون مؤسساته قادرة على التصدي و مجابهة المنافسة المحلية و الدولية، من خلال المحافظة على حصصها السوقية ، و العمل على تنميتها بإستمرار .[3]

- **التنافسية على مستوى الدولة** :

– يعتبر مايكل بورتر أول من قدم الإطار النظري لمفهوم التنافسية للدولة في كتابه الميزة التنافسية للأمم عام 1990 و وفيه يعتمد مفهوم التنافسية للدولة على القدرة الإنتاجية على المستوى القومي و التي تعد المحرك الرئيسي للتنافسية و النمو على المدى الطويل .

– تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(OCDE)تنافسية الدولة بأنها القدرة على إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه إختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي .

[1]طارق نويرا ، دور الحكومة الداعم للتنافسي (حالة حص) مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار ، القاهرة ، مصر 19-21 جوان 2000 ، ص، 59

[2] محمد عدنان وديع ، محددات الادارة التنافسية الاقطار العربية في الأسواق الدولية ، مناقشات ، تونس 19-21جوان ، 2000 ص، 59
نريمان بوشجيرة ، تحليل التنافسية الصادات الجزائرية في ظل العولمة الإقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر معهد علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، 2015 ، ص ، 14 [3]

– أما محمد عدنان وديع 2003 فعرف التنافسية الدولية على أنها قدرة البلد على :

أن تنتج الأكثر و الأكفئ نسبيا و المقصود بالكفاءة :

– **تكلفة أقل** : من خلال تحسين الإنتاجية و إستخدام الموارد بما فيها التكنولوجيا و التنظيم .

– **ارتفاع الجودة** : من خلال تطوير تقنيات الإنتاج .

– **الملائمة** : و هي الصلة مع الحاجات العالمية و ليس فقط المحلية في المكان و الزمان .

– أن يبيع أكثر من السلع المصنعة و التحول نحو السلع ذات قيمة مضافة عالية .

– و يمكن تقسيم مفهوم التنافسية على مستوى الدولة إلى إتجاهين :

– **الاتجاه الأقل (و هو الأضيق)**: و يعرف القدرة التنافسية للدولة بمجرد إمكانية البيع في الأسواق الخارجية أو تحقيق فائض في الميزان التجاري ، انخفاض تكلفة العمل ، إتجاه سعر الصرف الحقيقي للانخفاض .

–**الإتجاه الثاني (الأكثر شيوعا)**: وهو يرجع للقدرة التنافسية إلى متغيرات هيكلية و التي تؤثر على الأداء الإقتصادي في الأجلين المتوسط و الطويل و يمكن القول أن التنافسية للدولة تتسع لتعكس إمكانية الدولة على خلق النمو المضبط للقيمة المضافة بالمقارنة [1] بالدول المنافسة حيث أن زيادة الإنتاجية تعكس على قدرة البيع و المنافسة في السوق المحلية .

من التعاريف السابقة لتنافسية الدولة يمكن القول بأنها قدرة البلد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة في متوسط دخل الفرد مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

[1] محمد عدنان وديع ، الفترة التنافسية و قياسها سلسلة جسر التنمية ، المعهد الغربي للتخطيط ، العدد 24و 2003، ص، 05

- **محددات تنافسية الدولة** : مفهوم التنافسية ليس ستاتيكي باعتبار انه يتغير دائما وفق التغيرات لشروط السوق لذلك فهي مشروطة بالعديد من المحددات الوطنية و الدولية ،حسب الشكل الموالي :

الشكل رقم (01-01) : محددات التنافسية

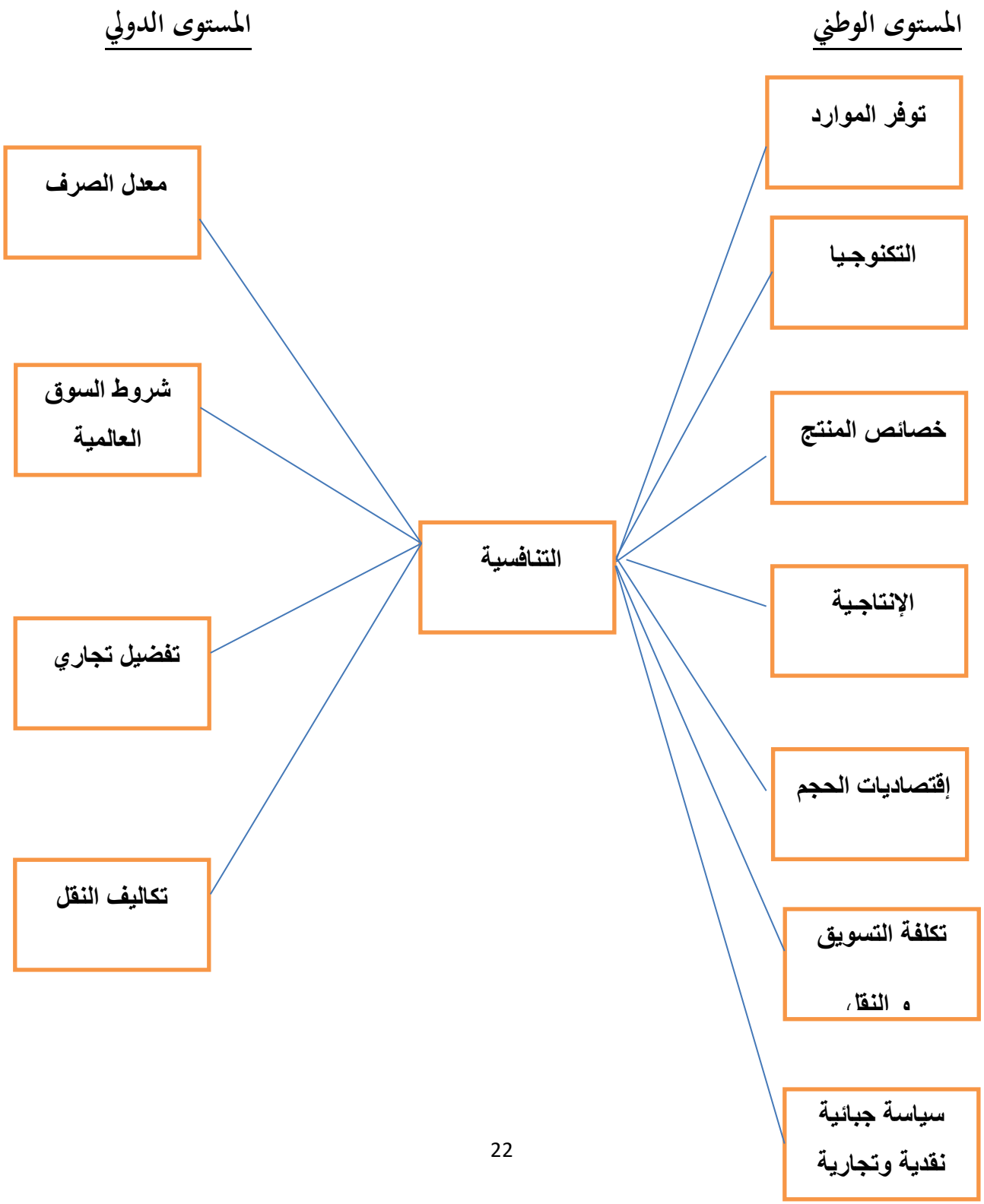

المصدر : محمد عدنان وديع،القدرة التنافسية و قياسها ، المعهد العربي للتخطيط 2003،ص ، 7-6

من خلال التعاريف السابقة نقول أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على توفير تجديدات و تحسينات مستمرة تعمل على خلق و تدعيم ميزة تنافسية مستدامة بناء على التفوق في الأداء الإقتصادي .

1- مؤشرات قياس التنافسية :

- **مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة :**

– الربحية : تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية ،و كذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذ كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق ،ولكن يمكن أن تكون التنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع ، و بذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية ،وإذا كانت ربحية المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها .

تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية و تكلفة عوامل إنتاجها و كذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على إمتداد فترة طويلة و على إنفاقها الحالي على البحث و التطوير أو براءات الإختراع التي تتحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الاخر،إن لنوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية و من ثم النفاذ إلى الاسواق و المحافظة عليها .

– تكلفة الصنع : تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة ، إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق ، و يعزى ذلك إما لأنخفاض إنتاجها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا ، أو للسببين السابقين معا ، و إنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال ، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة ، أما إذا كان قطاع

النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين .

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع ، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة ،عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية ،ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها .

– **الإنتاجية الكلية للعوامل** : تقيس الإنتاجية الكلية لعوامل(PTF :Productivité total des Facteurs)الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات ، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا و مساوئ تكلفة عناصر الإنتاج ، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات ، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شئ حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة .

من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية و الدولية ،و يمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية و تحرك دالة التكلفة نحو الأسفل ، أو إلى تحقيق وفورات الحجم ، كما يتأثر دليل النمو PTF بالفر وقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية ، (لا فاعلية تقنية أو لا فاعلية أخرى تسمى لا فاعلية X)، أو بدرجة من الاستثمار غير فعالة أو بكليهما معا .

– **الحصة من السوق** : من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة و تستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي ، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية ، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية و لكنها غير قادرة على الإحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب افول السوق ، و لتقدير الإحتمال لهذا الحدث، يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.

وعندما يكون هنا حالة توازن تعظم للمنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس ،فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها ، كلما كانت حصتها من السوق أكبر و كانت المؤسسة أكثر ربحية مع إفتراض تساوي في الأمور الأخرى ، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج .

و في قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس ، فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه و لكن يضاف إليها سبب آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتوجات المنافسين بإفتراض تساوي الأمور الأخرى أيضا ، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق ذات التوازن .

لقد بينت دراسة عدة مؤسسات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على التنافسية المشروع ،ومن هذه النتائج :

– في معظم الأنشطة الإقتصادية ، و فروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار و تكلفة عوامل الإنتاج .

– ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي إختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة ،رأس المال وفورات الحجم, سلسلة العمليات ،حجم المخزون ، الإدارة ،علاقات العمل ....الخ

– يمكن للمشروعات أن تحسن أدائها من خلال التقليد و الإبداع التكنولوجي و أن صفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصا .

– من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دورا محدودا للدولة و تتطلب إستعمال تقنيات إنتاج مرنة و رقابة مستمرة على النوعية و التكاليف و التطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير .

– ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى تكوين و إعادة التأهيل و النظر إلى العامل كشريك و ليس كعامل إنتاج .

– إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته و الدولة مدير غير ناجح لمشروعات و خصوصا في مجالات القطاع الخاص .

– يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ مواتي لممارسة إدارة جيدة من خلال توفير إستقرار الإقتصاد الوطني ،خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية و الدولية، إزالة الحواجز أمام التعاون بين المشروعات ،تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري بإعتبار الدولة المكون الأساسي له ، التحويل لناحية التنظيم و حجم القروض و الخدمات العمومية .

- **مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط :**

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات و قد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس ، إن إجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناقيد (تجمع أنشطة) يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى و فوارق مؤسسات القطاع محدودة ، وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات ، عوامل الإنتاج ، عمر المؤسسة ،الحجم ،الظروف التاريخية و عوامل أخرى .

و إذا كان من الممكن تقييم التنافسية المشروع في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية أو الإقليمية ،فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر الذي يتم معه التبادل ، إن فرع النشاط التنافسي يتضمن مشروعات تنافسية إقليميا و دوليا أي تلك التي تحقق أرباحا منتظمة في سوق حرة .

و تنطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط ،إذ أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردودا متوسطا أو فوق المتوسط على الرقم من المنافسة الحرة مع المردودين الأجانب ، يمكن أن يعتبر تنافسيا إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة .

– مؤشرات التكاليف و الإنتاجية: يكون فرع النشاط تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF) فيه مساويا أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب .

و غالبا ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة (وديع محمد عدنان، الكويت،2003)CUMO و من الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط i في البلد j في الفترة t بواسطة المعادلة التالية :

$$CUMO_{ijt} = W_{ijt} X\ R_{JT} / (Q/L)_{ijt}$$

حيث :

Wijt تمثل أجر الساعة في فرع النشاط أو البلد ز في خلال الفترة t .

RJ_T تمثل معدل سعر الصرف للدولارات بعملة البلد ز في خلال الفترة t .

(Q/L)ijt تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط البلد في خلال الفترة t.

و يصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن (التكلفة الوحدوية اليد العاملة النسبية مع البلد**K**)

$$CUMOT_{ijkt} = CUMO_{ijt} / CUMO_{ikt}$$

و يمكن أن ترتفع CUMO لبلد**j** بالنسبة إلى مثيلاتها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر مما يلي:

- أن يرتفع معدل الأجور الرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج .

- أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج .
- إرتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى .

إن المشكلة الرئيسة لمقارنة التكلفة الوحدوية تنجم عن غموضها ، فإن إرتفاع التكلفة الوحدوية النسبية بسبب إرتفاع في الأجور أو في زيادة في سعر الصرف ،يكون مرغوبا إن كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمتها في البلدان الأجنبية أو بزيادة في تكلفة "العدول" للعمال بالبلد و إلا فالتكلفة الوحدوية البلد ينبغي أن تهبط بالمقارنة مع تكلفة شراكائه التجاريين ، و هذا التراجع يمكن أن يستلزم تحسينات في الإنتاجية أو هبوطا في الأجور أو خفضا للعملة .

تبني العديد من الاقتصاديين حتى منتصف الثمانيات فكرة أن التنافسية الدولية محددة بشكل وحيد بأسعار التصدير التي هي دالة أساسا في تكلفة عوامل الإنتاج الصناعي الوحدوية و على الخصوص الأجور، لذلك كانت توصياتهم العملية حول السياسة الاقتصادية في ضوء هذه المقاربة للتنافسية الدولية تتناول :

– إجراءات مستندة أساسا على التكلفة الأجرية و إنتاجية القوى العاملة , وفي بعض الأحيان التكلفة الأجرية فقط .

– إمكانية تحقيق مكاسب في التنافسية من خلال خفض قيمة العملة.

لكن هذه الرؤية وجهت لها إنتقادات بناءا على تجربة ألمانيا و اليابان فقد عرفنا إرتفاع في **CUMO** و توسعا في حصصها من السوق الدولية في أن واحد بسبب أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم الأكبر من التكلفة الإجمالية ،ولكن خبرة البلدين تتوافق مع تزايد الطلب الخارجي على صادراتها و بذلك نشأ توازن جديد برفع سعر الصرف و الكميات المخصصة للتصدير الدولي ، و الانتقاد الثاني كون تكلفة اليد العاملة يمكن ألا تشكل إلا قسما صغيرا من تكلفة السلع و الخدمات

التي يتم تبادلها و بذلك يمكن تحديد أثر تلك التكلفة بواسطة تغير ملحوظ في قطاعات أخرى ، أو في أسعار عوامل الإنتاج و بذلك لن يكون للتغيرات CUMO أثرا على سعر الصرف .

– **مؤشرات التجارة و الحصة من السوق الدولي** : يستخدم الميزان التجاري و الحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية نشاط معين ، فالقطاع تخسر تنافسية عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية ، أو حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذا في الإعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الإستهلاك الوطنيين الكلي .

- **الميزة النسبية الظاهرة** : أنشأ **بورتر** (1990) مقياسا لتنافسية مستندا على الميزة التنافسية الظاهرة RCA :Revealed comparative Advantage index ، ويمكن حسابه لبلد ما j لمجموعة منتجات أو فرع نشاط i كالتالي :

(الصادرات الكلية للبلد j) / (صادرات المنتج i في البلدj)

(صادرات الدولية الكلية) / (الصادرات الدولية للمنتجi)

عندما تكونRCA_{ij} أكبر من الواحد فإن البلد j يتملك ميزة تنافسية نسبية ظاهرة للمنتج i أو يجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط ، فإن فرعا صناعيا تبلغ حصته 6% من الصادرات الدولية و 7% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسيا .

- **مؤشرات قياس تنافسية الدول** : أكد معظم الباحثين على ضرورة إستعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما ،و البدائل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد ، أو الإنتاجية ،أو على النتائج التجارية للدولة .

تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد و الإنتاجية مفاهيم مرتبطة ، ولكن ليست بهذه حيث يوضح Markusen هذه النقطة بقوله أن الدخل الحقيقي حسب الفرد يرتبط بعوامل الإنتاج الكلية ،التوفر على رأس المال و الموارد الطبيعية و كميات التبادل ، فزيادة عوامل الإنتاج الكلية

عادة متمثلة في التطورات التكنولوجية ، تزيد الدخل حسب الفرد ،مثل ما يفعل تطور التخصيص الوطني بالموارد الطبيعية ورأس المال المادي ،أو تحسن في التبادلات .

كميات التبادل لدولة ما تتحسن عندما تكون العملة الوطنية مثمنة أو سعر الصادرات للدولة يرتفع مقارنة بسعر الواردات ، وهذا ما يؤدي لزيادة حجم الإستهلاك الداخلي الممكن إنطلاقا من التخصيص المعطى من الثورات الطبيعية و من تجارة متوازنة .

تزداد كميات التبادل لدولة ما و منه الدخل حسب الفرد عندما يكون طلب عالمي إضافي على المنتجات و الخدمات المصدرة من طرف هذه الدولة ، وعرض عالمي إضافي على المنتجات و الخدمات التي تستوردها ، ولهذا فان مقاربات التنافسية الوطنية المبنية على التجارة و الدخل حسب الفرد مرتبطة فيما بينها .

عندما تكون محفظة صادرات دولة ما مركزة على قطاعات النشاط ذات نمو كبير و محفظة الواردات مركزة على قطاعات نشاط ذات نمو ضعيف أو في حالة إنحدار ، فيمكن أن يكون مؤشرا على تحسن كميات التبادل لهذه الدولة ، وهذا يخضع لسرعة رد فعل الأسواق العالمية لشروط العرض و الطلب الإضافيين ، ويرتفع دخل الفرد تحت تأثير زيادة التخصيص الوطني من الثروات الطبيعية ، (تنقيب عن الثروات الطبيعية) أو من رأس المال المادي (نتيجة الاستثمارات سابقة)

تنتشر العديد من المنظمات و الهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD ، المنتدى الإقتصادي العالمي WEF منظمة الأمم المتحدة UN، ATkearney .....) تقارير سنوية تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية ، التطور البشري ، الحرية الإقتصادية ، تكلفة الأعمال .....الخ[1].

[1]خروة منيرة ،ثوامرية ريم ،القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر و 2017/12/29، مجلد الدراسات المالية و المحلية و الادارية ، العدد ، 2 ص،ص، 7،12

المطلب الثاني : سبل تدعيم و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات صناعية

إن الإتجاه نحو تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي و الإصلاح الهيكلي القطاعي الهادف الى رفع مستوى الإنتاجية و تحسين كفائتها و خاصة ما يتعلق بقطاع الصناعة و المكان التي يحتلها في النشاط الإقتصادي و تحديد نقاط الضعف في واقع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية و كيفية التغلب على مواقع الضعف و تطوير موانع القوة بما يمكنها من تحسين موقفها التنافسي ، فإنه لابد من تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية ، و ذلك عن طريق عدة مداخل ، يمكن إعتمادها في محاولة بناء و تعظيم القدرة التنافسية و إعتبارها مقومات إزدهار الصناعة .

1- سبل تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية

- **الرؤية الجديدة للإدارة الفعالة و أهمية التنمية البشرية :**

إن امتلاك المؤسسة لقدراتها التنافسية لا يعني بالضرورة أنها قادرة على تفعيلها و إستثمارها لتحقيق النتائج المتميزة التي تعد بها مثل تلك القدرات عادة ، ولكن يتوقف الأمر بدرجة بالغة الأهمية ، على أسلوب الإدارة في التعامل مع قضية التنافسية و العمل على ابتكار و تنمية قدرات جديدة و توظيفها بكفاءة لقطع السبل على المنافسين و ذلك من خلال العناصر التالية :

– اعتماد الإدارة الجديدة في تعاملها مع المتغيرات و تحقيق معدلات نمو عالية مع تحديد الأهداف و الاتجاهات و التطوير و التحسين المستمر في النشاط مع تكوين فريق عمل و فعالية لأداءه .

– كما تتطلب سياسات و نظم و آليات و طرق العمل و الخطط على رؤية جديدة للتوسع في المشروع و تحديد معدلات النمو المتوقعة مع تحقيق إرضاء العملاء .

– خلق الأفكار و الابتكارات و القيمة المضافة العالية و تطوير الأداء و التحسين المستمر الذي يعتبر المحور الأساسي و إلهام لعمليات الأنشطة الصناعية للمؤسسة لزيادة القدرة التنافسية و تحسين الإنتاجية عن طريق التحسينات المستمرة بإستخدام التقنيات إعادة الهندسة ،إعادة الهيكلة، إعادة التصميم، بالتحسين المستمر .[1]

- **تشجيع الإبتكار و التطوير و تكنولوجيا الإنتاج :**

يقدم التطور العلمي و التكنولوجي فرص كبيرة لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية و زيادة الإمكانيات الوطنية للتنمية المستدامة ، ويتجسد ذلك من خلال إنشاء وحدة تنظيمية يختص بهذه الوظيفة مع تخصيص الموارد الكافية و تصميم أهداف و إستراتيجية و سياسة فاعلة بهذا الصدد و تحويلها تدريجيا اى نظام وطني للإبتكار أو الإبداع بما يزيد من القدرة التنافسية و يحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

- **تشجيع المنتجات لغزو الأسواق العالمية :**

و ذلك بتلبية إحتياجات السوق المحلية من المنتجات و منافسة السلع المستوردة بالأسواق المحلية و التوجه نحو التحالف الإستراتيجي الذي يسعى إلى تكوين علاقة تبادلية تكاملية بين المؤسسات الصناعية بهدف تعظيم الإفادة من موارد مشتركة في بيئة ديناميكية تنافسية لتعزيز القدرة التنافسية كالتالي :

– تطوير تصميمات المنتجات و الإشراف الفني للتأكد من المواصف و ضرورة الإلتزام بها .

– الرقابة على جودة الإنتاج و تطبيق معايير الجودة .

– تحليل التكلفة الكلية للمنتج ،والإنتاج بالسعر المنافس و بالمواصفات العالمية .

– توفير البيئة و ظروف التشغيل لليد العاملة ، وتلبية إحتياجات السوق المحلية من المنتجات

[1] عبد الرحمان بن عنتر من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير قدرتها التنافسية ، دراسة قدمت للمؤتمر العربي الأولى الذي عقدته الوكالة الوطنية لتنمية 26-27 ، 25 جوان ، 2000 بالجزائر ، ص 60

- **تطبيق مفاهيم و أساليب الإستراتيجية المناسبة للمؤسسة الصناعية :**

تركز الإدارة الإستراتيجية على دراسة البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة إضافة إلى البيئة التنافسية و بذلك تقوم المؤسسة بتحديد رسالتها ورؤيتها ، وأهدافها يلي ذلك إختيار البديل الإستراتيجي المناسب و الذي يعظم من تحقيق الأهداف في ظل الظروف المحيطة بالمؤسسة و أن عملية الإختيار تتم على أسس علمية و ليست مبنية على آراء شخصية ، كما تتطلب هذه العملية أيضا أن يكون القائمون على إدارة المؤسسات الصناعية مدركين لهذه الإستراتيجيات بكافة أبعادها آخذين في الإعتبار والعوامل الواجب مراعاتها عند المفاضلة بين بدائل الإستراتيجيات و المتمثلة في :

– الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من قيم الإدارة و أخلاقياتهاو المهارات الإدارية و التنظيمية المتاحة .

– القيود الخاصة بالفرص و المخاطر البيئية و القيود الخاصة بنواحي القوة و الضعف المتعلقة بالمؤسسسة.

- **الإهتمام بتطبيق مفاهيم الجودة بالمؤسسة :**

إن إدارة الجودة الشاملة فلسفة أوسع من أي فكر إداري سابق لها إذا ما قورن بها منفردا ، و ثمة من يرى بأن إدارة الجودة الشاملة هي عملية لتنمية الأفراد و المؤسسات و الهدف منها زيادة مستوى إرضاء المعنيين بالمؤسسة (العملاء ،الموردين ، العاملين).

و رغم أن كثير من الصناعات في جميع أنحاء العالم لأن تقوم بتطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة بشكل أو بآخر إلا أن نسبة محدودة منها فقط فهي التي تكترث بالآثار الضارة التي تنجم عن إستخدام البيئة المحيطة و قد حان الوقت للربط بين الضوابط البيئية التي تفرضها القوانين و بين سلوكيات المبادئ بالوقاية التي تنادي بها مناهج إدارة الجودة الشاملة و المحاور التي تربط فيها الإدارة البيئية بإدارة الجودة الشاملة على مايلي :

– رفع كفاءة التشغيل و إرضاء العملاء.

– تحسين العمليات الإنتاجية نفسها و ليس التعامل مع مخرجاتها فقط و التحسين المستمر لكافة عناصر المدخلات .

– التحسين المستمر و ليس الإكتفاء بإستفاء المتطلبات .[1]

المطلب الثالث : إدارة الجودة الشاملة في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات صناعية

سنتطرق فيما يلي إلى إدارة الجودة الشاملة كمفهوم إداري جديد اتسع تطبيقه في العالم و أهميتها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية.

1– تعريف إدارة الجودة الشاملة:

– تعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها عبارة عن إحترام العميل و العمل على إرضائه و إشباع رغباته المعلنة و المفترضة من خلال تقديم خدمات ذات نوعية عالية في الوقت الملائم بهدف تقليص معدلات شكاوي العملاء و التطوير المستمر في الخدمات أي هي نظام فعال لتحقيق التكامل بين جهود كافة الأطراف والمجموعات داخل المؤسسة و التي تتولى بناء الجودة و تحسينها و الحفاظ عليها بشكل الذي يمكن من تحقيق الرضا الكامل للعميل و يمكن المؤسسة من الوصول إلى حد التميز و التفوق و منه التنافس على المستقبل .[2]

- **التعريف الخاص :**

إدارة الجودة الشاملة أسلوب لإدارة المؤسسة يركز على الجودة و يعتمد على مشاركة جميع الأفراد بها بهدف النجاح في المدى الطويل من خلال إرضاء الزبائن ، و تحقيق مزايا لجميع الأفراد في المؤسسة و المجتمع .

[1] عبد الرحمان بن عنتر ، تطوير الإدارة التنافسية في المؤسسات صناعية، للمطبوعات الأساسية لتطوير القدرة التنافسية في المؤسسات الصناعية ، 20جوان 2009 .

[2] بلخضر ناصرة، دور فعالية الجزائر و البيئة و كفاءته في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، العلوم التجارية ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم التجارية و جامعة ابن خلدون ، تيارت 2007 و ص96 .

- **إدارة الجودة الشاملة و تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة :**

بينت العديد من الدراسات أهمية إدارة الجودة الشاملة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية و نورد أهمها فيمايلي :

الدراسات المنجزة من طرف الجمعية الأمريكية للجودة و مكتب الاستشارية Ernst youngشهدت عينة من 500 مؤسسة كبيرة في الو م أ، كندا ، ألمانيا و اليابان و استخلصت أن المؤسسات التي تمارس إدارة الجودة الشاملة تحسن فيها الأداء أما دراسة Rtburd,D, littleCorportont، و التي شملت عينة من 500 مؤسسة كبيرة في الو م أ فقد استخلصت أن المؤسسات التي تمارس إدارة الجودة الشاملة حققت نتائج معتبرة بعد 3 سنوات من بداية التطبيق .

أما دراسة المكتب العام للمحاسبة في الو م أ عن تحليلهم للمترشحين النهائيين لجائزة "مالكولوم بالدريج" ، فقد إستخلصت أن المؤسسات التي تمارس إدارة الجودة الشاملة ترى تأثير إيجابيا مباشرا لمعدل أدائها ، حيث أكدت الدراسة كذلك أن المؤسسات التي تمارس إدارة الجودة الشاملة تحقق مايلي :

- علاقات عمالية أفضل
- درجات رضاء للزبائن أعلى
- إنتاجية أعلى
- زيادة في الحصة السوقية
- زيادة في معدل الربحية

أما دراسة الإتحاد الياباني للعلماء و المهندسين JUSE في اليابان ، والتي شملت المؤسسات المطبقة لإدارة الجودة الشاملة و الحاصلة على جائزة ديمنغ للجودة ، فقد خلصت إلى أن المؤسسات التي تمارس إدارة الجودة الشاملة حققت مستويات عالية من الربحية و مستويات أداء أعلى مقارنة بالمؤسسات غير الممارسة لإدارة الجودة الشاملة أما دراسةKid والتي شملت

700 مؤسسة في غرب أوروبا ، فقد خلصت إلى أن المؤسسات التي تمارس إدارة الجودة الشاملة حققت الفوائد التالية :

- إرتفاع رضا الزبائن - إنخفاض التكاليف
- مشاركة الافراد - تحسن نتائج المؤسسات
- إزدياد الوعي بالجودة .

أما دراسةHendricks. K ,BV-R SongHal و التي شملت عينة من 463 مؤسسة في الو م أ و قد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تمارس إدارة الجودة الشاملة و الحاصلة على جائزة الجودة حققت نمو في المبيعات أعلى من تلك المؤسسات التي لا تمارس الجودة الشاملة .

تؤكد هذه الدراسات على مدى أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية ، حيث تتحسن القدرة التنافسية عن طريق علاقات إنسانية أحسن إتصالات أفقية و عمودية و مفتوحة و أكثر فعالية ، طاقات إبداعية موجهة نحو تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة ، تتحسن كذلك القدرة التنافسية من خلال إرتفاع الإنتاجية و إرضاء زبائنها و تحقيق الجودة و تحسين صورة المؤسسة و وحسب دراسة Powell,I,C فإن إدارة الجودة الشاملة هي مصدر للميزة التنافسية للمدى الطويل و يصعب تقليلها ،لأن إدارة الجودة الشاملة تركز على إطلاق قدرات الموارد البشرية .[1]

[1] يحي بوريقات عبد الحكيم ، بلمكدم مصطفى ، إدارة الجودة الشاملة كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للنمو الصناعية الجزائرية ، مجلة دفاتر جواد كسى ، العدد 1 ، أكتوبر 2012 ص، 11، 13

خلاصة :

من خلال هذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالقطاع الصناعي ،و المنافسة و القدرة التنافسية مؤشرات قياسها حسب مستوى المؤسسة و قطاع النشاط و على مستوى البلد ، كما تطرقنا إلى سبل تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية و كذا إدارة الجودة الشاملة في دعم القدرة التنافسية لهذه المؤسسات .

و على أساس ما تم عرضه في هذا الفصل و في ظل العولمة و التطورات العاملة في المجال الصناعي فإنه أصبح لزاما على أصحاب القرار في القطاع الصناعي التكيف مع هذه التطورات بالإستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية و تقديم منتجات تتماشى مع متطلبات المعايير الدولية و من أجل بلوغ الأهداف المسطرة و تقوية القدرات التنافسية للمؤسسات و ضمان إستمراريتها في ظل البيئة الصناعية الحديثة التي تتميز بشدة المنافسة .

الفصل الثاني :

واقع القطاع الصناعي في الجزائر

تمهيد :

لقد عرف الاقتصاد الصناعي الجزائري تطورات هامة وعديدة منة الاستقلال إلي يومنا هذا، من مرحلة الاقتصاد المخطط إلي مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق والتي ميزتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بإشراف المؤسسات التقنية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي ، حيث يعتبر الاقتصاد من أهم الاقتصاديات الإفريقية وذلك لما يميزه من خصائص والتي تتمثل في طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية وتوفره علي مساحات زراعية هامة، بالإضافة الي طاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها وقطاعات صناعية مهمة، وتوفيره علي بنية تحتية هامة من موانئ ومطارات وانجاز الطريق السيار الذي يربط شرق الجزائر وغربها وتعتبر الصناعة ضرورية في الجزائر من اجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجياتها المتزايدة وتعتبر محرك هام لبقية القطاعات الأخرى. حيث يقتضي التصنيع زيادة حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة مما يترتب علية زيادة حجم القاعدة الصناعية في البلد.

سنحاول في هذا الفصل تحليل ودراسة إمكانيات التصنيع في الجزائر وتحليل التنافسية الصناعية من خلال عرض مختلف التطورات التي شهدها القطاع الصناعي منذ الاستقلال إلي غاية 2015

المبحث الأول :أداء القطاع الصناعي خلال مرحلة الاقتصاد مخطط(1962-1979)

يهدف هدا المبحث لتشخيص واقع الصناعة الجزائرية من خلال أهم نتائج والتغيرات والتحولات التي طرأت علي قطاع

ومنه فقد اعتمدت الجزائر علي أسلوب التخطيط المركزي والشامل خلال فترة(1962- 1979)

المطلب الأول:قطاع الصناعي في فترة(1962- 1979)

1 -الاقتصاد الجزائري إبان الاستقلال

لقد واجهت الحكومة الأولي سنة 1962 وضعية صعبة بعد سبع سنوات من الحرب والتخريب الذي مارسته منظمة الجيش السري التابعة للجماعات الأوربية وقد رافق استقلال الجزائر نزوح جماعي للمعمرين تاركين الاقتصاد في حالة فوضي فقد كانوا يشكلون الهيكل الإداري والاقتصادي للدولة حيث غادر مليون شخص جزائري في أشهر معدودة تاركين فراغ في الإطارات والمهنيين (رحيل 50000 تقني سامي و 35000 تقني متوسط 100000 عامل مهني)، وتم سد هدا الفراغ من قبل الجزائريين بما لديهم من إمكانيات حيث إن أغلبية الشعب أمي بنسبة 90 ٪ويسكنون في الأرياف، كما قام المعمرون بتحويل مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي شهر جوان لوحده سنة 1962 تم تحويل 750 مليون فرنك فرنسي عبر القنوات البنكية، فكل الدوائر الاقتصادية كانت تابعة بالكامل للمستعمر الفرنسي حيث إن 85 ٪من صادرات الجزائر موجهة إلي فرنسا و80 ٪من إراداتها تأتي أيضا من فرنسا.[1]

- **المرحلة الانتقالية (1962-1965)**

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا اقتصاديا وصناعيا صعبا،كما ارتبطت التنمية الاقتصادية في السنوات الأولي بالهياكل التي تركها المعمرون حيث واصلت الجزائر تصدير المنتوجات الزراعية والخمور

[1] براهمية أمال ،محاضرة في مقياس اقتصاد جزائر ،سنة (2015-2016) ص 13.

والمعادن والبترول الخام، كما تميزت سياسة التصنيع في هده المرحلة بإتباع إستراتجية عمالية مكثفة، كما كانت الصناعة الجزائرية خلال المرحلة الانتقالية تهتم أساسا بالصناعة الخفيفة ومن ثم توجهت إلي الصناعة الغذائية ومن هنا نلاحظ إن سياسة التنمية الاقتصادية في هده المرحلة كانت موجهة إلي الصناعات الخفيفة والمنتوجات الاستهلاكية.[1]

شهد قطاع الصناعي تطورات مثيرة للقلق حيث انخفض إنتاج قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 55 ٪كما تم تسجيل اختفاء حوالي 1400مؤسسة صناعية، وعرف القطاع تعدين وصناعة الحديد والصلب انخفاضا في الإنتاج بنسبة 20 ٪و 25 ٪علي التوالي، وزيادة علي هذا فقد عرف قطاع النسيج انخفاضا في طاقته الإنتاجية بنسبة 58 ٪و14 ٪بالنسبة لصناعة تعليب الأسماك، وتميزت هذه فترة بقوة قطاعين هما الزراعة والخدمات، حيث كانت تمثلان نسبة 73 ٪من إجمالي الإنتاج إما القطاع الصناعي فكانت نسبة مساهمته حوالي 20 ٪في الإنتاج الكلي والتي كانت تستخدم كمدخلات للصناعة الثقيلة حيث نجد أن الصناعات الغذائية والتي كانت تعتمد علي التحويل البسيط للمنتجات الزراعية لم تكن تمثل سوي نسبة 45٪من إجمالي إنتاج القطاع الثانوي، إن هذا الأداء الضعف الذي شهده القطاع الصناعي بعد الاستقلال ماهو إلا نتيجة لتحلي المعمرين عن المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصناعية وانعدام سياسة صناعية واضحة المعالم مما أدي إلي انعدام التكامل وترابط الأمامي والخلفي ينهما ومن بين خصائص التي تميزت بها الصناعة الثقيلة إلي غاية أواخر سنة 1966 هي كالتالي:

- لم تكن الصناعة الثقيلة خلال هذه فترة سوى صناعات قائمة علي الاستيراد المواد النصف المصنعة من الخارج وإعادة تركيبها وبالتالي لا يمكن لها أن تكون قاعدة أساسية لعملية التصنيع

[1]. حويتي احمد، محاضر بمعهد الاجتماع، سياسة التصنيع في الجزائر، جامعة الجزائر،ص210 .

التي تتم عن طريق الصناعات التحويلية الفعلية كصناعة الحديد والصلب والصناعات كيماوية وميكانيكية .

- تم تركيز خلال هذه الفترة علي الصناعات الاستخراجية وصناعة المنتجات الزراعية وبعض الأنشطة الصناعية كالتغليف والتعبئة المتعلقة بتهيئة المنتجات الزراعية نحوا التصدير.
- ***عدم*** وجود تكامل أمامي وخلفي بين الصناعات فيما بينها من ناحية وبين قطاع زراعي وصناعة من ناحية أخرى.
- تميزت الصناعات بانخفاض انتاجتها وذلك راجع إلي تقادم و اهتلاك المعدات والآلات الإنتاجية من جهة
- وعمليات التخريب التي تعرضت لها المنشات الصناعية من طرف المعمرين الاوروبين.[1]

كما تميزت في فترة ممتدة من (1963-1966) بحجم استثماري قدره 9641 مليون دج، حيث بلغت نسبة استثمارات القطاع العمومي حوالي 25.66 ٪، أما المؤسسات الأجنبية فحققت اعلي نسبة قيمتها حوالي 73.61٪ تم تخصيص 39.52٪ منها لقطاع المحروقات و34.09٪ لباقي القطاعات الاخري، وتأتي استثمارات القطاع الخاص في مرتبة الأخيرة بنسبة 0.73٪ وهذا بين مدي ضعف القطاع الخاص المحلي في مساهمته في الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة.أما سنة 1967 فقد شهدت ميلاد المخطط الثلاثي الأول.

- **مخطط الثلاثي الأول(1967-1969)**

لقد عرف الاقتصاد الجزائري أولي بدايات عهد بالتخطيط الشامل سنة 1967 وذلك من خلال ما اتفق علي تسميته من طرف الاقتصاديين الجزائريين بالمخطط الثلاثي أن قيادة السياسة التي تولت زمام الأمور ابتداء من 19 جوان 1965 كان هدفها إعادة الاعتبار سلطة الدولة ووضع جهاز إداري فعال، يكون قادرا علي تسير البرامج والخطط التي تضعها هذه القيادة بغرض بناء

[1] مخضار سليم، تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص102

اقتصاد وطني مستقل ومندمج ذلك فان النموذج الاقتصادي الذي يراد بناؤه يعطي أهمية قصوى للأجهزة الدولة للتكفل بعملية التنمية، ويطرح ضرورة إنشاء قطاع عمومي صناعي قوى باعتبار أن الصناعة هي وسيلة الوحيدة التي تضمن بناء هذا الاقتصاد وتحقيق أهدافه المعلنة في المواثيق المختلفة.[1]

شهدت سنة 1967 ميلاد مخطط الثلاثي الأول في تاريخ الجزائر المستقلة بهدف تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي والخروج من دائرة التخلف الصناعي والاجتماعي، حيث بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي 5400مليون دج اي بنسبة 50٪ من إجمالي استثمارات المخطط الثلاثي(1967- 1969)وهي موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول (02,01): الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي (1967-1969)

القطاعات	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة ٪
المحروقات والمواد الكيميائية	2710	51
المناجم	180	4
الكهرباء	260	5
الحديد والصلب	1200	23
الصناعة التحولية	1050	20
المجموع	5400	100

المصدر : جمال الدين لعويسات ،التنمية الصناعية في الجزائر ،ترجمة الصديق سعدي ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1986،ص25

من خلال الاستثمارات المخصصة يتضح حليا إن الإستراتجية الصناعية المتبعة خلال فترة (69-67) كانت تهدف إلي تنمية وتطور قطاع المحروقات والصناعات المرتبطة بيه باعتبارها المحرك الرئيسي

[1] سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائر، دار الكتاب الحديث، ص 148

لعملية التنمية حيث تم تخصص 51٪ من إجمالي الاستثمارات لفائدة هدا القطاع كما تم تخصص 23٪ لتطوير قطاع الحديد والصلب من اجل توفير المنتجات في سوق المحلية والقضاء علي التبعية للسوق الخارجية،أما فيما يخص الصناعات التحولية التي خصص لها 20٪ من إجمالي الاستثمارات الصناعية فكان الهدف من دلك هو إعادة هيكلة مؤسسات القطاع من اجل توفير السلع الاستهلاكية الضرورية لتلبية حاجات المواطنين.[1]

يعتبر هدا المخطط التجربة الأولي في هذا المجال، حيث تحددت من خلاله معالم نموذج التصنيع في الجزائر،والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات المخصصة لكل قطاع،بما فيها قطاع صناعة.

الجدول رقم (2; 2): توزيع استثمارات الخطة الثلاثية بين القطاعات المختلفة وحدة مليون (دج)

القطاعات	الاستثمارات مخططة		التنفيذ	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪
الصناعة	5400	49	4750	87
الزراعة	1869	17	1606	85.9
القاعدة الهيكلية	1124	15	855	72
السكن	413	4.9	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	117	60
قطاع الاجتماعي	295	2.6	229	76
قطاع الإداري	441	4	304	70

[1] مخضار سليم،دراسة تحليلية لتنافسة القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية ،مرجع سابق الذكرسنة(2018-2017)ص 104

الاستثمارات مختلفة	215	1.9	147	70
المجموع	11081	100	/	/

Source :bessaha abdelgani/développement de l'Algérie et problèmes de financement de l'industrie mémoire de université/d'Alger p 121.

ويتضح من الجدول أعلاه التالي :

- إعطاء أولوية والأهمية القصوى في توزيع الاستثمارات إلي قطاع الصناعة بنسبة 49٪ .

- تنفيذ ما كان مخطط له في قطاع الصناعة بنسبة كبيرة قدرت ب 87٪ .

- ضعف المخصصات المالية المرصودة لبقية القطاعات أخرى وخاصة قطاع تربية ،السكن والقطاع الاجتماعي بنسب متفاوتة قدرت ب (8.2٪،4.9٪،2.6٪) علي التوالي .

- ضعف الانجازات المحققة في القطاع الهياكل الاجتماعية (سكن ،الصحة ،تعليم) وبما أن قطاع الصناعة اخذ اكبر حصة في توزيع الاستثمارات ستحلل وتوضح نصيب الصناعات الأساسية المكونة للقطاع الصناعي من حيث الاستثمارات المقدرة بملايين الدولارات وهدا تبعا للجدول التالي :

الجدول رقم (2 ;3) :توزيع الاستثمارات داخل قطاع الصناعي

الفروع الصناعية	1967		1968		1969		المجموع	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪
الصناعة الأساسية	155	83	1621.5	93	1933	95	4209.5	89.5
صناعات سلع الاستهلاكية	112	14	169	2	171	8	395	8.5

صناعات أخرى خفيفة	3	24	1	56	2	108		2
المجموع	798	100	1754.5	100	2160	100	4712.5	100

Source : bessaha abdelgani / développement de l'Algérie et problèmes de financement de l'industrie mémoire de université /

من الجدول أعلاه نلاحظ مايلي :

صناعات الأساس أخذت حصة الأسد من الاستثمارات في قطاع الصناعة (الصناعة ،البتر وكيمائية ،الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية) ،حيث قدرت نسبتها 89٪ من مجموع ما كان موجه لقطاع الصناعة علي مدار الثلاثة سنوات (1967-1969) أما الصناعات السلع الاستهلاكية ،والصناعات الخفيفة لم تحضي بأغلفة مالية معتبرة بل كانت ضئيلة حيث قدرت نسبها (85٪،2٪) علي توالي .

وعرفت الاقتصاد الجزائر هذه المرحلة (1967-1969) .

مجموعة من تأمينات (المناجم،البنوك،التامين،الصناعات الأخرى)بموجبها أنشأت الدول العديد من الشركات لتسير القطاعات المؤممة السابقة الذكر منها :

- الشركة الوطنية للمناجم سونار يم 1966
- الشركة الوطنية للعربات والحافلات سوناكوم 1967.
- الشركة الوطنية للمصبرات 1966.

سميت بمرحلة الشركات الوطنية (1965-1971) التي تلت مرحلة التسيير الذاتي وهذا نظرا للصعوبات التي واجهتها المؤسسات خلال مرحلة التسيير الذاتي التي تطرقنا لها سابقا .

خلاصة لهذه المرحلة من التخطيط (1967-1969) نستطيع القول ان هذا المخطط هو مخطط تجربي لا يرقي الي تسميته بمخطط وهذا بإجماع معظم الاقتصاديين وهذا نظرا إلي :

- لكون المبالغ الموصودة له كمخطط لم تكن كافي مقارنة بالدول التي أخذت النهج الاشتراكي.

- افتقاره إلي معالم خطة اقتصادية متكاملة.

- لم يأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية وبين الأنشطة داخل كل فرع.

ولقد أشار دي برينس إلي أن الخطة الثلاثية في الجزائر لم تكن مركبة من برامج تهدف الي :

- خلف أكبر عدد ممكن من وظائف التشغيل الجديد في حدود ما تسمح بيه المرد ودية العامة لمنشأ.

- إتباع الحاجات الأساسية الاستهلاكية من الموارد المصنوعة بشكل يتحقق معه التخفيض التدريجي للواردات،ويمكن في المستقبل من رفع حجم الصادرات من نفس الموارد ومن ثم توسيع السوق المحلية.

- بناء مركبات علي خلق صناعة الثقيلة (مركب الحجارة للحديد والصلب ومركب أرزيو للصناعات البترو كيماوية وهذا يستلزم البحث عن الأسواق واسعة تضمن استيعاب المنتجات وتحقيق المرد ودية.

ورغم جوانب القصور التي ظهرت في هذا المخطط إلا أنه ساعد علي :

- تشكيل سياسات صناعية تعمل علي إيجاد تكامل الاقتصاد القومي.

- تحقيق التنمية علي الأمد الطويل.

- خلق وحدات كبيرة للدولة،يستطيع تخطيط الإنتاجي علي مستوى الفروع.

- تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال المتاح.

لعبت المشاريع الصناعية التي تم إدراجها في هذا مخطط ركيزة ناجحة للانطلاق في المرحة الثانية من التنمية الصناعية المدرجة ضمن الخطة الرباعية (1970- 1973).[1]

المطلب الثاني :القطاع الصناعي في فترة (1970-1977).

1- مخطط الرباعي الأول (1970-1973).

يعكس هذا المخطط طبيعة التوجه المعلن عنه ضمن الإستراتجية التنموية المحددة فصناعة وسائل الإنتاج تحصلت علي اكبر قدر من حجم الاستثمار، متجاوز بذلك حتى نصيب قطاع المحروقات بينما تحتل الاستثمار الموجه للزراعة والري،مرتبة الثانية تعقبها تلك الموجه للتكوين في مرتبة الرابعة وهذا أمر له تفسير باعتبار أن الاستثمار في قطاع المحروقات، وكذا الصناعة القاعدية تتطلب حتما رفع نسبة الاستثمار في قطاع الزراعي، قطاع التكوين لخلق طلب المنتجات الأولى داخل القطاع الزراعي أو بذلك تزيد بذالك القطاعات بما تحتاجه من أيدي عاملة وإطارات كفأت الإدارة مختلفة المشروعات التي تدخل ضمن بناء فروعها وحداتها الإنتاجية و الجدول التالي يعكس بنية الاستثمارات القطاعية من الإجمالي نسبة الاستثمار الوارد في مخطط.

[1]. ساعد محمد،محاضرات لمقيلس الاقتصاد الجزائر،جامعة ابن خلدون تيارت ،ص ص 20،22 .

جدول رقم (4 ;2) :بنية الاستثمارات (٪)

القطاعات	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني
صناعة المحروقات	24	16.5	17.5
صناعة وسائل الانتاج	15	22.5	21.0
صناعة السلع الاستهلاكية	10	5.5	5.0
الزراعة والري	17	14.5	15
البنية التحتية	10	12	14
السكن	3.5	05	7.5
التكوين	9.5	12.5	09.0
الصحة	2.5	3.5	06.0
التجهيز الجماعي	8.5	8.0	5.0
الإجمالي	100	100	100

Source : les explications théoriques de L'inflation . Alger : O.P.U , 1984 , p30.P 29.

مع تعليل بعض النسب بالإتمام الحساب الصحيح للنسبة المئوية التي تعبر عن إجمالي الاستثمارات.

وباعتبار أن مسار موضوع منهجيا يرتكز علي قطاع الصناعي عموما نذكر فيما يلي نسبة الاستثمار في هذا قطاع حتى تتمكن من الإعطاء نظرة متطابقة (علي أقل من ناحية الكمية)بين واقع الاستثمار المخطط والإستراتجية التنموية المتبعة.

الجدول رقم (5; 2): بنية الاستثمار الصناعي (1970-1973)

القطاعات	توزيع الاستثمارات٪ من إجمالي ما انفق علي قطاع الصناع
صناعة المحروقات	36
صناعة وسائل الإنتاج قاعدية	40
صناعة الإنتاج سلع الاستهلاكية	18
المناجم	06
الإجمالي	100

Source :les explications théoriques de L'inflation . Alger : O.P.U , 1984 , p30.

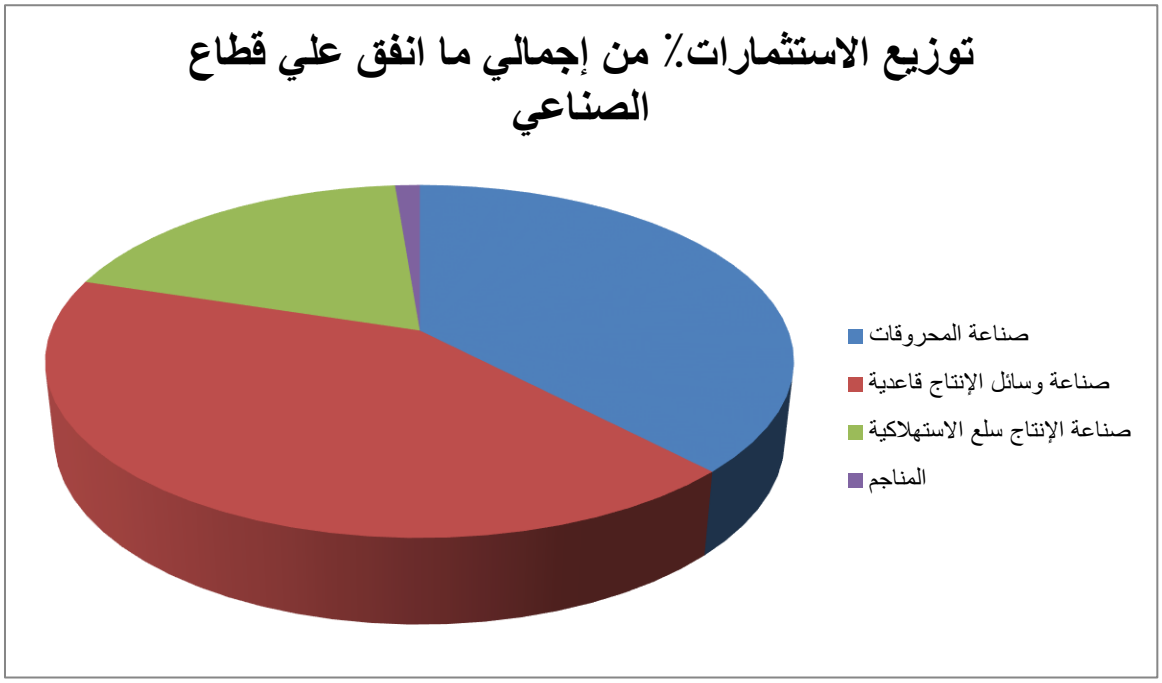

الشكل(01; 02) :الدائرة البيانية لبنية الاستثمار الصناعي.

تؤكد لنا نسب الاستثمارات المخصصة لكل قطاع أهمية كل قطاع داخل الإستراتجية التنموية الشاملة .

فالصناعة القاعدية التي أسميناها هنا الصناعة وسائل الإنتاج تحصلت علي 40٪ من الإجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي،وهو ما يعكس أهمية الدور الموكل لها كصناعة،تشكل مع صناعة المحروقات قطب النمو الذي ترتكز عليه الإستراتجية[1].

- **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)**

هو ثالث مخطط أعدته السلطات منذ الاستقلال كتكملة للمخطط السابق وما تميز بيه مبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبير المقدرة ب 110.22 مليار دج ويزيد هذا الحجم عن حجم الاستثمار التقديري للمخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول علي توالي بعدد 12مرة 4مرات ،ويقدر ارتفاع الحجم استثماراته بقدر ما كانت مهامه واسعة ومتنوعة وتلخصت أهم الاتجاهات العامة للمخطط الرباعي الثاني في محاور رئيسية :

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء الاقتصاد الاشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية في كامل تراب الوطني في الإطار الخطة الإجمالية للتنمية.
- رفع النتائج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الخفيفة ب 46٪ علي الأقل أي زيادة يكون معدل سرعتها ب 10٪ سنويا.

تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية :

- تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية ضرورة لتمكين الدولة من السيطرة علي أهم وسائل الإنتاج في الاقتصاد الوطني.
- تطوير القاعدة المادية للمجتمع عن طريق خلق وسائل الإنتاج إضافية لكل من القطاع الزراعي والصناعي اللذان يشكلان نشاط الجهاز الإنتاجي المادي لتطوير المجتمع، من أهم التوجيهات السياسية الهامة للمخطط الرباعي الثاني بالنسبة للزراعة إعطاء أولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية باستصلاح الأراضي جديدة وتغير شروط الإنتاج

[1] سعدون بوكبوس،الاقتصاد الجزائر، دار الكتاب الحديث ، مرجع سابق الذكر ، ص153-154 .

والاستغلال الزراعي لمواجهة الزيادات المتنامية في الطلب علي المواد الغذائية .أما بالنسبة للصناعة مواصلة توسيع القاعدة الصناعية بإعطاء اهتمام جديد للاستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها صناعيا،وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وداخل القطاعات وإقرار برامج واسعة لبعث الصناعات الصغيرة والمتوسطة علي مستوى الجماعات المحلية.

- من المبادئ الأساسية التي اهتم بيه المخطط هو تطبيق اللامركزية من خلال أسلوب المخططات الإنمائية البلدية باعتبارها طريقة لمعالجة مشاكل التخلف المحلية، وتجنيد الإمكانيات المحلية بفاعلية أكثر وتحقيق التوازن الجهود في الأمد الطويل كهدف اجتماعي إقليمي.
- تطوير العلاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث من اجل بناء الإستراتجية مشتركة لتعاون المتعدد الأطراف من جهة ولمعالجة مشكلة الساعة الكبرى ألا وهي التبادل الغير المتكافئ وغير العادل بين هذه البلدان المصنعة من جهة أخرى.

الجدول رقم (06; 02) :استثمارات المخطط الرباعي الثاني بالأسعار الجارية حسب القطاعات للفترة (1974-1977)

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
الزراعة والري	16.72	8.91
الصناعة المحروقات، الصناعات الأساسية، صناعة التحويلية الأخرى، مناجم وطاقة	48.00	74.15
مؤسسات انجاز البنك والأشغال العمومية	2.73	3.45
القطاع شبه المنتج السياحة، النقل، مواصلات السلكية واللاسلكية، التخزين والتوزيع	10.50	10.22
الاستثمارات الأساسية(شبكة النقل، المناطق الصناعية والحالة الجوية، السكن، التربية وتكوين ، الاستثمارات الأخرى	32.27	24.50
مجموع الاستثمارات	110.22	121.23

المصدر :محمد بلقاسم حسن بهلول ،سياسة التخطيط التنمية والإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،الجزء الأول ديوان مطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999 ص 341 .

تظهر لنا نتائج الجدول أن هذا المخطط كان كسابقه من حيث السياسة الاستثمارية للدولة التي ارتكزت علي الصناعة وبالأخص المحروقات بسبب وزنها في الاقتصاد الوطني يهدف رفع الإنتاج وتوفير منصب الشغل[1] .

[1] برابح فاطمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، سياسة التدعيم الاستثماري في الجزائر وإشكالية التوازن القطاعي (دراسة تقيمية للبرامج التنموية (2001-2014) سنة (2017-2018)) ص ص 61 ،63.

المطلب الثالث :نتائج تصنيع في فترة (1962-1979)

إن إتباع الجزائر لهذا النموذج للتصنيع لم يكن له سلبيات لأنه مكنها بناء عدة مصانع كبيرة، يمكن أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد قوى لو أنها استغلت استغلالا امثلا.

- نقص الكبير المسجل في اليد العاملة المؤهلة بين سنتي (1965-1975) الذي أدي إلي استعمال التقنيات الحديثة المتطورة وتركيز الاستثمار في الشركات الكبيرة.
- ضرورة التحضير لندير السلع الصناعية غير التقليدية.
- استبعاد الحماية الصارمة المفروضة علي الاقتصاد الوطني قصد الأداء الجيد لدواليب الإنتاج عن طريق شحنة من المنافسة الخارجية.
- للتقنيات الحديثة اثر كبير في تحديث المحيط الاقتصادي والاجتماعي[1] .

منحت فيها قيادة لقطاع الصناعات الثقيلة علي حساب الزراعة لما لها من قدرة علي تحقيق التكامل الاقتصادي،

نظرا للروابط الأمامية والخلفية التي تميزت بها.

[1] داودي احمد ،محمد بلقاسم فايزة ، إستراتجية الصناعات المصنعة وصناعة الجزائر، ص 9

الجدول رقم (07; 02) :توزيع الاستثمارات الصناعية المتوقعة والمحققة للفترة (1967-1977) (الوحدة مليون دينار)

القطاع	1969-1967		1973-1970		1977-1974	
	المتوقع	المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	المحقق
الصناعات القاعدية والمحروقات	4500	4080	9800	17320	41400	74460
	83.33	83.43	89.92	83.12	86.24	86.93
الصناعات التحولية	500	370	1200	1320	4000	5070
	9.25	7.56	9.67	6.34	8.33	6.83

المصدر عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر 2011 ،ص16

الملاحظة من الجدول أعلاه أن الاستثمارات في الصناعة القاعدية والمحروقات استحوذت علي اكبر نسبة من مجموع الاستثمارات الصناعية وهذا راجع إلي الإستراتجية المنيعة من طرف السلطة بإعطاء الأهمية للصناعة الثقيلة كانت نسبة الغلاف المالي الموجهة لاستثمار في قطاع الفلاحة تعتبر ضعيفة جدا إذ ما قورنت بالقطاع الصناعي اذ تمثل سوى 8.8٪ في متوسط خلال فترة من 1967-1979.

- عدم الاهتمام بقطاع البناء والأشغال العمومية إذ كان يتلقي اضعف غلاف مالي علي الإطلاق وهو الشئ الذي أدى في نهاية الفترة إلي بروز واحدة من أهم المشاكل المتمثلة في أزمة السكن نتيجة الزيادة المضاعفة في المجتمع الجزائري.
- تطور الديون الخارجية، إن تمويل التنمية في الجزائر خلال الفترة 1967-1978 كان في أغلبية مبنيا علي آلية القروض الخارجية باعتبار أن المشاريع المسطرة كانت كلها تحتاج إلي أغلفة مالية كبيرة ، وبالمقابل فان الإيرادات من العملة الصعبة والإنتاج الداخلي لا يلبيان مثل هذه التغطية ، خاصة مع ضعف القطاع المالي ونقص التجربة في تسير ومراقبة المشاريع وعلية فقد ارتفعت الديون من 6 مليار دينار سنة 1974 إلي

13.3 مليار دج سنة 1976 ، ثم 20 مليار دج سنة 1978 لتستقر عند حدود 26 مليار دج سنة 1979.

- كذلك فقد سجلت خدمة المديونية الخارجية ارتفاع هاما إذ انتقلت من 43.2 مليار دج سنة 1975 إلي 4.9 مليار دج 1977، لتصل إلي 14 مليار دج سنة 1979 ، أي بزيادة أكثر من 50٪ من مجموع الديون لنفس السنة ، هذا ما يبين بوضوح أن القروض كانت غير ملائمة للاقتصاد الوطني سواء من حيث نوع القروض ام الشروط المتعلقة بمنحة.

ما يمكن لاستخلاصه من خلال هذه الفترة أن الجزائر تمكنت من بناء قاعدة صناعية واستخدام أنماط التكنولوجية متعددة من خلال مخططاتها التنموية عن طريق عامل نقل التكنولوجيا بحجة التحكم في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية في الاقتصاد الوطني هذا ما أدي إلي إبرام عدة اتفاقيات مع المتعامل الأجنبي تتمثل في العقود والتراخيص (عقود الدراسات والأعمال هندسية...الخ)[1].

المبحث الثاني :التطور الصناعي للفترة 1980-1989

اجتمع المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980 وقيم نتائج السياسية التنموية التي اتبعتها البلاد في السبعينات والتي اعتمدت علي الصناعة الثقيلة والاستقلال المكثف للاحتياط المحروقات قصد تصديرها ، وقد ألح المؤتمر علي ضرورة الاهتمام بالقطاعات ووجوب تطوير الاقتصاد باعتماد علي القطاعات غير البترولية وخروج البلاد من وضع مصدر البضاعة واحدة، وانطلاقا من هذه الأهداف تم وضع خطتين خماسيتين (1980-1984) و (1985-1989)

[1] برابح فاطمة ،سياسة تدعيم الاستثمار في الجزائر وإشكالية التوازن القطاع(دراسة تقيمية للبرامج التنموية(2001-2014)سنة 2017-2018)مرجع سابق الذكر،ص ص 61 63 .

المطلب الأول: الصناعة في مخطط الخماسي (1980-1984)

1- الأهداف الصناعية للمخطط :

تندرج أهداف المخطط الخماسي 1980-1984 في مجال التصنيع ضمن أفاق تنمية القطاع الصناعي وتصحيح الوضع الاقتصادي في منضر التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للعام 1990 المشار إليه سابقا ويمكن لنا تلخيص الأهداف المخطط في المجال الصناعي في النقاط التالية :

- تكيف هيكل قطاع الاستثمارات لتغطية الحاجات الاجتماعية الأساسية والاستدراك التأخير المتراكم في بعض القطاعات.
- استقلال الطاقات الإنتاجية المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية للقضاء علي الاختلالات التي اتسم بها القطاع الصناعي في الفترة السابقة.
- البحث عن تكامل المشاريع المقبلة ومشاركة موسعة أكثر فأكثر للقدرات الوطنية كما يجب أن يكون احد وسائل النقل التكنولوجي الذي لا يمكن أن يتحقق بأي حال من الأحوال بمجرد استيرادها، أي استشارة كل الأطراف المعنية بالتنمية.
- إشباع الحاجات الاستهلاكية للعائلات من المواد الطاقوية و المواد الغذائية والصيدية وباقي المواد المكملة.

- **توزيع الاستثمارات :**

كما اشرنا إليه سابقا فان هذه المرحلة شهدت تحول طفيف عن الإستراتجية الإنمائية السابقة من اجل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ، ولقد تم توجيه الاستثمارات إلي بعض الصناعات الخفيفة والي القطاع الزراعي كونه متخلف ولكن مع لإبقاء علي التركيز علي القطاع الصناعة ولتوضيح أكثر الجدول التالي يبن لنا توزيع الاستثمارات خلال هذه الفترة :

الجدول رقم (08; 02) : توزيع الاستثمارات للفترة (1980-1984)

القطاعات	البرامج المسجلة في المخطط الخماسي 1980-1984			رخص المدفوعات	
	البرامج المتبقية	البرامج الجديدة	المجموع	1980-1984	ما بعد
الصناعة	79.5	132.2	211.7	154.5	57.2
المحروقات	28.4	49.3	77.7	63.0	14.7
الفلاحة	17.8	41.6	59.4	47.1	12.3
النقل	2.4	13.4	15.8	13.0	2.8
الهياكل الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	37.9	18.2
السكن	34.5	58.0	92.5	60.0	32.5
التربية والتكوين	30.3	33.4	65.7	42.2	23.5
الهياكل الاجتماعية	6.7	14.3	21.0	16.3	4.7
الصحة	3.6	6.2	9.8	7.0	2.8
التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	9.6	3.7
مؤسسات الانجاز	3.4	21.6	25.0	20.0	5.0
المجموع	228.9	336.6	560.5	400.6	159.9

المصدر: مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984 ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، ص346

مشروع المخطط الخماسي الأول تضمن برنامجين للاستثمار، البرنامج الأول يتعلق بمجمل باقي تنفيذ مشاريع المخطط السابق والتي بلغت قيمتها حوالي 228.4 مليار دج وتقدر حصة الصناعة منها حوالي 80 مليار دج أي بنسبة 40.38٪ من مجموع الاستثمارات.

أما برنامج الثاني الذي تضمن المخطط هوا البرنامج الجديد، والذي بلغت حصة الصناعة فيه حوالي 132.2 مليار دج من الإجمالي الاستثمارات قدرت ب 363.6 أي بنسبة تقدر ب 36.35٪، وهوا ما يدل علي تحول السياسة الجديدة التنموية بتوجيهه للاستثمارات نوعا ما إلي الصناعات الأخرى لتحقيق التكامل المنشود لعملية التنمية الاقتصادية ،كما نلاحظ من الجدول أن المخطط أعطي اهتمام للقطاعات الأخرى مثل الفلاحة والسكن والهياكل القاعدية ،إلي أن الصناعة احتلت الصدارة وهذا بمجموع الاستثمارات وهوا ما يدل علي الاهتمام بالصناعة وتفضيلها علي باقي القطاعات الأخرى لتحقيق الأهداف المنوط بها لتحقيق النمو وحركة التنمية وهذا رغم أن هذا حصة هي اقل عما كانت عليه في مخططات السابقة ،ولقد توزعت الاستثمارات داخل القطاع الصناعي علي النحو التالي :

الجدول رقم(09; 02) :توزيع الاستثمارات الصناعية (1980-1984)

القطاعات	الباقي تنفيذه		البرامج الجديدة		النفقات 1980-1984	
	الحجم	٪	الحجم	٪	الحجم	٪
س،ت إعادة الإنتاج	959	1.2	1400	1.1	1259	0.81
س،ت للصناعة	1784.1	2.2	8400	0.6	2114.1	1.4
س،ت البناء والأشغال العمومية	3054.5	3.7	870	0.7	3204.5	2.1
س،ت للزراعة	512	0.6	104	0.1	616	0.4
س،ت للمرافق	1041	1.2	2060	1.6	2181	1.4
س،ت المرافق للمواصلات ونقل	4191	5.1	406	0.3	3838	2.5
مج الجزئي للسلع التجهيز	11541.6	13.9	5680	4.4	13212.6	8.6
الكهرباء	3670	4.4	15030	11.3	14.400	9.3
المناجم والتعدين	7098	8.6	29440	22.2	15.698	10.2
مواد البناء	2991.4	3.6	11383	8.6	10379.4	6.7
	1608	1.9	1560	1.2	2524	1.6

البترو كيمياء غازات صناعية ومتفرقات	219	0.3	155	0.1	289	0.2
مج الجزئي لسلع الوسيطة	15586.4	18.8	57568	43.4	43290.4	28.1
البترول والغاز	28014.4	33.9	29270	37.1	63019	40.8
السلع الاستهلاكية معمرة للسكن سلع الاستهلاكية معمرة أخرى سلع الاستهلاكية الأخرى	424 4249.9 22906.1	0.5 5.1 27.7	1655 9034 9438	1.2 6.8 7.1	1664.6 8357.3 24669.9	1.1 5.1 16.0
مج الجزئي لسلع الاستهلاكية	27580	33	20127	15.1	34691.9	22.5
المجموع	82722.9	100	132.645	100	154213.8	100

المصدر : تقرير العام للمخطط الخماسي الأول ص 50

يظهر لنا من خلال الجدول ان سياسة التصنيع خلال فترة المخطط من الناحية الاستثمارات قد تحولت عما كانت علية سابق حيث عرفت تعديل في هيكل الاستثمارات ،ويمكن لنا أن نحلل هذه الملاحظات في النقاط التالية :

- نصيب المحروقات من الاستثمارات مازال يسيطر علي الحصة الكبيرة نتيجة للباقي تنفيذه وكذالك باعتباره المصدر الوحيد للعملية الصعبة.
- تخصيص نسبة مهمة للصناعات السلع الوسيطة خصوصا الكهرباء والمناجم والتعدين ومواد البناء حيث احتلت الصادرة بنسبة 43.4٪ من إجمالي الاستثمارات.
- كما نلاحظ ان حصة الصناعة بين الفترتين قد انخفضت، ففي المرحلة الأولي قد انخفضت من 60٪ إلي 38٪ في المخطط الخماسي الأول بالإضافة إلى انخفاض حصة المحروقات من 29٪ إلي 14٪ بينما نجد أن القطاعات التي كانت مجهولة أو

مغيبة في فترة السابقة قد ارتفعت حصتها من الاستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول.

ويرجع احتلال المرتبة الأولي للاستثمارات الوسيطة لكونها قادرة علي تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين و الميل نحو الصناعات الخفيفة هوا ما تسعي له السلطات لتحقيقه في المخططات الخماسية.

كما يتضح لنا من الجدول ضعف حصة سلع التجهيز حيث بلغت 8.6٪ من مجموع النفقات المخصصة لهذه الفترة

ضعف حصة الصناعات البتر وكيماوية بالرغم من حصة الصناعات الوسيط حيث لم تتحصل علي سوى 1.2 مليون دج من مجمل النفقات التي تقدر ب 28.1 مليون دج مخصصة لهذا الفراع بالرغم من أهمية هذا الفرع في عملية التنمية الاقتصادية وتغطية الطلب الوطني خاصة.[1]

المطلب الثاني :الصناعة في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

1- الإصلاحات الاقتصادية الذاتية المستعجلة : تسارعت الأحداث لتضيف ضربة قاسية للاقتصاد الوطني

ثم الانتقال إلى مرحلة أعلى من الإصلاحات التي مست المؤسسة العمومية بما فيها الصناعية تحت وقع ارتدادات الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 والمتمثلة في تكريس مبدأ استقلاليتها بموجب القانون رقم88 – 0 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الصادر في جانفي سنة1988 وقد جاءت هذه الإصلاحات في ظروف متسمة باشتداد ضيق الحيز المالي للبلاد وتدور أداء مختلف قطاعات الاقتصادي الوطني كانت سببا في

[1] بوختالة سمير ،دور واهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الحديد وصلب (مركب الحجار)سنة (2010-2011) مرجع سابق الذكر، ص ص 60، 57 .

التخلي عن الخيار الاشتراكي والتوجه الحتمي نحو اقتصاد السوق بإشراف مباشر من هيئات بروتون وودز مطلع التسعينيات التي عرفت تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية ذات الطبيعة الليبرالية التي لم تخرج محاورها الرئيسية عن مضامين برامج التثبيت الثلاثة وبرنامج التعديل الهيكلي المطبقة خلال الفترة 1998 - 1989 والتي كان القطاع الصناعي أحد القطاعات الرئيسية التي مستها موجة الإصلاح الاقتصادي من خلال إعادة تنظيمه تحت إشراف المؤسسات القابضة بدلا من صناديق المساهمة التي أنشئت سنة 1988 مع الاستمرار في سياسة التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية القادرة على الاستمرارية والتوجه نحو خيار حل وتصفية المؤسسات الاقتصادية العمومية التي كان معظمها محلي فضلا عن تبني الخوصصة كآلية لإصلاح القطاع العام باستصدار الأمر 22 - 95 المؤرخ في 26أوت سنة 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية (المكمل بالأمر 12 - 97 المؤرخ في 17 مارس سنة 1997 والمعدل بعد ذلك بالأمر - 01 04المؤرخ في 20 أوت) 2001 ،وهما الخياران اللذان شكلا الجانب الأكثر إثارة للنقاش والجدل في مجموع الإصلاحات التي شرعت الجزائر في تنفيذها نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنهما.

فالقطاع الصناعي(خارج المحروقات)،كان أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا مكن الإجراءات المتخذة في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لاسيما في ظل الاختناقات الهيكلية العميقة العديدة التي بقي يعاني منها والتي تراكمت عليه كنتاج لعوامل متعددة متصلة بالمحيط الذي يشتغل فيه وبقصور السياسات ومحدودية الإجراءات التي أخضع لها في سبيل تطويره وتحسين أوضاع مؤسساته على مدار العقدين الماضيين، أين ساهمت في تدهور أوضاع المؤسسات الصناعية العمومية التي توقف نشاط الكثير منها .إذ وجدت نفسها تواجه محيطا جديدا دون أن تكون مهيأة لذلك بعد رفع التدابير الحمائية التي اعتادت عليها في السابق ناهيك عن الإجراءات الإصلاحية التي نفذتها السلطات وكانت إجمالا في غير صالحها كتحرير الأسعار ومعدلات الفوائد وتخفيض سعر الصرف الذي نجم عنه تكبدها لخسائر إضافية وهي التي تعاني أصلا من تبعية شبه كاملة للخارج فيما

يخص مدخلات إنتاجها إضافة إلى انفتاح السوق المحلية بعد تحرير التجارة الخارجية ومنافسة السلع المصنعة الأجنبية للمنتجات المحلية الصنع المتسمة بضعف شديد في تنافسيتها وتعاني من صعوبات جمة في عملية تسويقها وتراكم كبير في مخزونها بسبب تقلص الطلب المحلي عليها كما هو عليه الحال بالنسبة لمنتجات الصناعات الجلدية والنسيجية التي كانت الأكثر تضررا[1] .

- **الاستثمار في القطاع الصناعي خلال الفترة (1980-1989)**

بلغت قيمة الاستثمارات المخططة في الفترة (1980-1989) حوالي 950.6 مليار دينار جزائري مقابل 240.6 مليار دينار جزائري خلال الفترة (1967-1978) ، مما يوضح حليا أن استثمارات المخطط الخماسي ارتفعت بمقدار أربع مرات عما كانت عليه استثمارات الفترة (1967-1978) ، وإذا قارنا نسبة استثمار المخططين الخماسين نجدها تمثل حوالي 79٪ من إجمالي الاستثمارات المخططة خلال الفترة (1967-1989) بمعدل استثمار سنوي قيمته 95 مليار دينار جزائري خلال الفترة (1980-1989) وهذا ما يفسر الإرادة القوية لمتخذي القرار السياسيين اعلي هرم السلطة علي محاولة إصلاح الاختلال المسجلة في السنوات السابقة والناتجة عن سوء التوزيع القطاعي للموارد التي أعاقت تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية .

[1] ميموني سمير ، ناجح اشرف ، ملتقي علمي دولي ،استراتجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر . ،يومي 06و07 نوفمبر 2018

الجدول رقم (10; 02):الاستثمارات المخصصة للفترة (1980–1989)

القطاعات	المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
	الاستثمارات (مليار دج)	النسبة(%)	الاستثمارات (مليار دج)	النسبة(%)
الصناعة خارج المحروقات	86.5	21.6	134.4	24.3
قطاع المحروقات	68	17	39.8	7.2
القطاع الزراعي	24.1	6	38	6.9
الري	23	5.7	41	7.5
النقل	13	3.2	15	2.7
الهياكل الاقتصادية	37.9	9.5	45.5	8.3
السكن	60	15	76	13.8
التربية والتكوين	42.2	10.5	45	8.2
الهياكل الصحية والاجتماعية	16.3	4.1	28.4	5.2
التجهيزات	9.6	2.4	44	8
مؤسسات الانجاز	20	5	19	3.5
مؤسسات التخزين والتوزيع	-	-	15.9	2.9
البريد والاتصالات	-	-	8	1.5
المجموع	400.6	100	550	100

Source : Rachid Boudjema, Economie du développement de l'Algérie 1962-2010 ,volume 1, Dar Khaldounia, Alger, 2011,p 166-167.

من خلال الجدول (10; 02) نجد أن استثمارات الفترة (1980-1989) والتي بلغت قيمتها 950.6 مليار دج تم تقسيمها على المخططين الخماسيين بنسبة % 42 و % 58 على التوالي حيث شهدت هيمنة القطاع الصناعي خارج المحروقات بنسبة % 21.6 خلال المخطط الخماسي الأول لترتفع إلى % 24.3 في المخطط الثاني ، ومن بين الملاحظات التي يبرزها توزيع هذه الاستثمارات هو تخصيص حوالي % 57 للقطاع الإنتاجي والباقي هي عبارة عن استثمارات غير إنتاجية، والهدف من ذلك هو إعطاء ديناميكية للقطاع المنتج من أجل استغلال جميع الموارد والرفع من حجم الإنتاج، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما مدى نجاعة هذه الاستثمارات في خلق ديناميكية للقطاع المنتج من أجل تقليص فاتورة الواردات وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

تم إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي في هذا البرنامج من أجل تنمية وتطوير صناعات الإسناد لتغطية حاجيات وسائل الإنتاج للمواد الوسيطة ومواد الصيانة والإصلاح، وتشجيع الصناعات الاستهلاكية على التطور والمساهمة في تقليص فاتورة الواردات، ومن بين الأولويات الأخرى لهذا البرنامج الاستثماري هو الاهتمام بتطوير قطاع الري والذي حظي بنسبة 7% من إجمالي استثمارات الفترة (1980-1989) من أجل بناء السدود وحفر الآبار لتزويد السكان بالماء الشروب وتوسيع المساحات الزراعية المسقية.[1]

وفيما يخص هيكل الاستثمارات المخصصة للقطاعات الغير إنتاجية فإن أولويات توزيعها اتجهت بشكل واضح نحو قطاعي السكن والتربية والتكوين، حيث بلغت نسبة إعتمادات قطاع السكن حوالي % 14 من إجمالي استثمارات الفترة (1980-1989) وذلك من أجل القضاء على السكن الهش وتنمية المناطق المحرومة ومساعدة ذوي الدخل الضعيف وسكان الأرياف على بناء سكنات خاصة في إطار برنامج البناء الريفي، أما قطاع التربية والتكوين فقد بلغت نسبة اعتمادا ته حوالي % 10 من إجمالي الاستثمارات بهدف تكوين إطارات ويد عاملة قادرة على رفع التحدي

[1] محمد حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوى مثال الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص ص 280-281.

وتحسين مستوى الإنتاج والإنتاجية مع القدرة على التحكم في التكنولوجيا واستخدام وسائل الإنتاج ومواكبة عملية التنمية.

الشكل(02; 02):الاستثمارات المخصصة لمختلف القطاعات خلال الفترة (1980-1989)

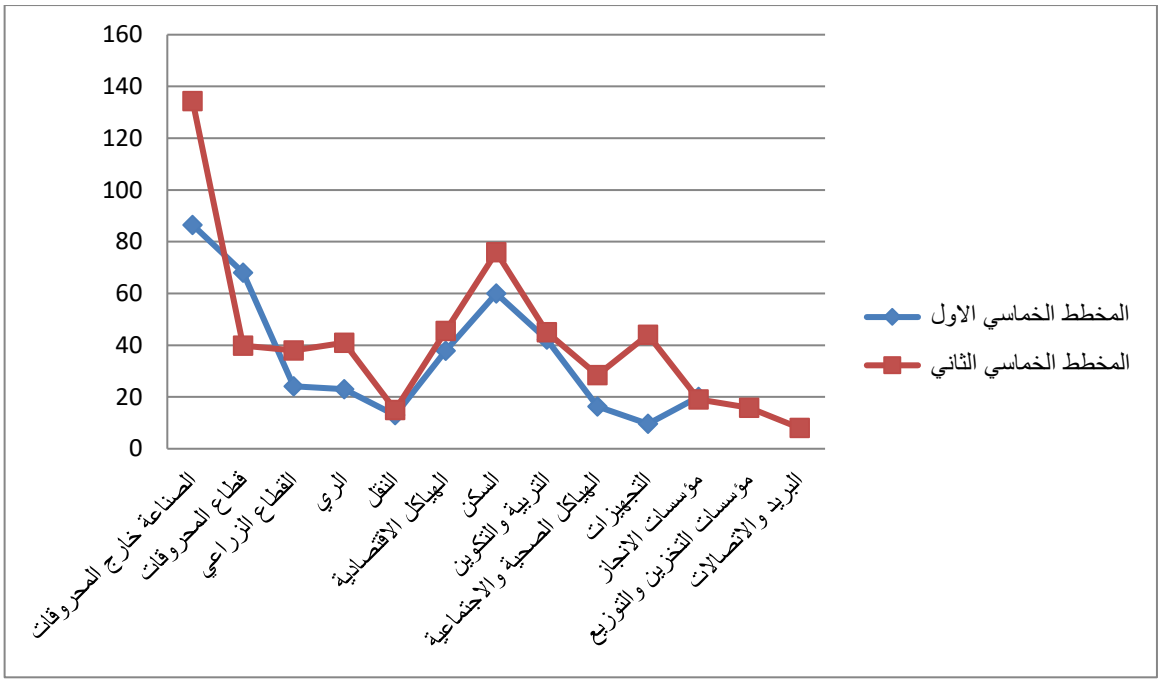

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي بيانات الجدول (10; 02)

المطلب الثالث : نتائج القطاع الصناعي للفترة (1980-1989)

1- النتائج الاقتصادية والاجتماعية العامة لفترة التصحيح الاقتصادي الذاتي (1980-1989) :

- المخطط الخماسي الأول وضع على أساس تقييم المرحلة السابقة التي وسعت قواعد الاقتصاد ومن ثم الاستجابة الفعلية للاحتياجات الاجتماعية لكن سجلت اختلالا في التوازن كان لابد من تقويمه، وهذا ما أراد المخطط الجديد القيام به.
- تحقق خلال الفترة 1980-1984 مجموعة من الأهداف المسطرة:

- تضاعف الناتج الداخلي الخام من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225 مليار دج سنة 1984
- سجل الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات و قدره **% 5.8** سنويا، وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك : قطاع الصناعة**% 9.50** ، البناء والأشغال العمومية % 8.6، المحروقات 28.6**%** ، أما الإنتاج الفلاحي سجل بعض الجمود بزيادة 1.2%.
- عرف مجال الشغل تجسيد ما مقداره 720 ألف منصب عمل جديد، أي بنسبة 61 %.
- النصف الثاني من الرقم المستهدف وهو 115600 منصب من الثمانينات عرف الاقتصاد الجزائري (1985-1989) . في ظل الظروف التي بها اتسم الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول،الأمر الذي أرغم الدول المصدرة للبترول بما فيها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف، انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية متمثلة في:

- **لأوضاع الاقتصادية:**

- لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي من أجل تغطية العجز المالي.
- ركود اقتصادي على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية.
- انخفاض المداخيل من العملة الصعبة.
- انخفاض عملية الاستيراد.
- تقليص كبير في حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بالعملة الصعبة.
- واجهت الدولة في 1987 صعوبات جمة في الحصول على الق روض جديدة لتمويل الواردات من المواد الغذائية، ومعدات التجهيز، وخدمة الدين، وهذه الأخيرة فجرت الأوضاع الاجتماعية .

- تراجع النمو الاقتصادي إلى **%** 2.7 خلال الفترة (1987-1988) ..

- **الأوضاع الاجتماعية :**

-تراجع نتائج التشغيل، حيث لم يتعدى عدد المناصب التي توفيرها 265000 منصب من أصل 720000 منصب استهدفها المخطط، بنسبة لا تتعدى **37%** .

-استمر التراجع في التشغيل حيث لم يتعدى عدد المناصب المتوفرة خلال1989 (نهاية المخطط) 76000 منصب فقط ، رفع من معدلات البطالة.

-ارتفاع معدلات البطالة جراء الانكماش الذي ضرب الاقتصاد الجزائري (15٪ في 1984 إلي 17 ٪ في 1989).

-ضآلة الإنتاج وندرة المواد الواسعة الاستهلاك وكثرة الطوابير أمام نقاط البيع للحصول على الموارد الضرورية، كالسميد والزيت مثلا.

المبحث الثالث : التصنيع في ظل اقتصاد السوق

بعد فترة (1980-1989)الانتقال الصناعة إلى مرحلة أعلى من الإصلاحات التي مست المؤسسة العمومية بما فيها الصناعية تحت وقع ارتدادات الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 والمتمثلة في تكريس مبدأ استقلاليتها بموجب القانون رقم 01 - 88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الصادر في جانفي سنة 1988 وقد جاءت هذه الإصلاحات في ظروف متسمة باشتداد ضيق الحيز المالي للبلاد وتدور أداء مختلف قطاعات الاقتصادي الوطني كانت سببا في التخلي عن الخيار الاشتراكي والتوجه الحتمي نحو اقتصاد السوق بإشراف مباشر من هيئات.

المطلب الأول :المخططات السنوية 1990-1993 وعملية التصنيع

1- المرحلة(1990-1993) :

نظرا لًلوضع الدولي بصفة عامة ، والوضع الداخلي بصورة خاصة، ونتيجة انخفاض عائدات البترول بنسبة كبيرة بحيث أصبحت لا تكفي حتى لاستيراد المواد الاستهلاكية، ونتيجة تراكم الديون الخارجية وضغوط صندوق النقد الدولي (FMI) وتزايد احتياجات السوق الاستهلاكية الوطني ،فإن السلطات قررت الرجوع إلى سياسة المحروقات ولكن هذه المرة بالاستغلال الأمثل للعائدات البترولية في المجالات المنتجة وكذلك العمل على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة والبيروقراطية، والانتقال من الاقتصاد المخطط والموجه الذي أثبت فشله ليس في الجزائر فقط بل في العالم -إلى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق.

- **المخطط السنوي 1990**:

- يتوقع تحقيق نمو في الإنتاج الداخلي الخام بنسبة 4.7٪ إجمالا و 5.2٪ خارج المحروقات و 2.3٪ داخل قطاع المحروقات.وهذا انطلاقا من تقديرات تطور الصادرات، والألوية ممنوحة لتعبئة الموارد المعدنية والمحروقات كتأهيل المناجم تأهيلا مناسبا علي المستوى الكلي.
- ارتفاع القيمة المضافة للصناعة الغذائية بمعدل 5.6٪ وهو مرتبط بالتسيير لحسن لمصالح التحويل الغذائي.
- الصناعة الوسطية معدل نمو قدره 6.4٪ ولا سيما فروع مواد البناء والكيمياء نظرا لتأثير الكبير علي قطاع البناء والأشغال العمومية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي.
- صناعات التجهيز يتوقع إن يرتفع معدلها إلي 6.7٪ وهذا دائما خلال نفس الفترة حتي تضمن الحفاظ علي وتيرة النمو في المدى المتوسط .
- فرع البناء فيتوقع المخطط نمو قدره 5٪ حتي يتمكن من تغطية احتياجات قطاع السكن والحد من أزمة السكن .

- **المخطط السنوي1991** :

وكانت الأهداف كالتالي :

- يتوقع تحقيق معدل نمو إجمالي للناتج الداخلي الخام ب 4.7٪ و 4.9٪ خارج المحروقات .
- أما عن القطاع الصناعي فيتوقع تحقيق معدل نمو قدره 5.3٪ في الصناعات التحولية و6٪ للسلع الاستهلاكية الوسيطية و7٪ لسلع التجهيز والصناعات الاستهلاكية الأخرى خارج الصناعة الغذائية .

- **المخطط السنوي1992** :

- ضرورة تحقيق معدل نمو يتراوح مابين 4٪ و 5٪ في الإنتاج الصناعي الإجمالي .
- تحقيق معدل نمو قدره 9٪ في القطاع الصناعي خارج المحروقات مع التفاوت من فرع إلي أخر حسب أهمية كل فرع (بالنسبة للطاقة 6.5٪ ، الصناعة التحولية 15٪ ، فرع النسيج 7.2٪ الجلود 9٪ الخشب و الورق 3.5٪ ، مواد البناء 7٪ الكمياء والبترو كمياء 26٪ ، المناجم 6.5٪ ، الصناعات الغذائية 4.5٪ ، الصناعة المتخلفة 3٪)

- **المخطط السنوي 1993** :

لقد رسم هذا المخطط الأهداف التالية :

- تحقيق معدل نمو في الإنتاج الداخلي الخام قدره 2.1٪ ، معدل النمو خارج المحروقات ب 2.7٪ .
- ضرورة الاستعمال القدرات الإنتاجية الموجودة وخاصة في القطاع الصناعي والتي يجب أن تكون علي النحو التالي :
- المناجم 80٪، الكمياء 44٪ ، صناعة الحديد والصلب 49٪ ، قطاع البناء 70٪ ، الخشب والورق 27٪ ، الصناعة الغذائية 76٪ .
-

2 - توزيع الاستثمارات

من اجل تحقيق أهداف هذه المخططات السنوية لابد من توفير الموارد المالية اللازمة لذالك وهو ما رصدته السلطات هذه المخططات وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (11; 02):بنية الاعتمادات الاستثمارية (1990-1993) حسب القطاعات

الوحدة : مليار دج

الاعتمادات / القطاعات	1990	٪	1991	٪	1992	٪	1993	٪
الفلاحة	3.4	3.6	4.2	1.3	6.5	3.5	7.74	3.01
الصيد والغابات	5.4	5.7	6.8	5.1	11.3	6	16.6	6.77
المحروقات	6.6	6.9	11.3	8.5	17.5	9.4	28.10	11.46
الصناعة والخدمات الإنتاجية	17.7	18.6	30	22.7	40.2	21.5	43.95	17.93
المؤسسات الصغيرة والمتويطة	0.2	0.2	0.4	0.3	0.7	0.3	0.75	0.3
القطاع الخاص غير ألفلاحي	10.05	11.6	16	12	19.5	10.4	19.25	7.85
مجموع القطاعات المنتجة مباشرة	46	48.4	71.9	53.8	99.5	53.2	1116.39	47.49
السكن	15.3	16	18.6	13.9	30.8	16.5	46.5	18.97
التربية والتكوين	5.7	5.5	7.4	5.5	11	5.9	14.5	5.91
الصحة والحماية الاجتماعية	1.5	1.6	2.3	1.7	4.3	2.3	5.9	2.4
مخططات البلدية	8.9	9.3	10.2	7.6	13	7	16	6.52
المنشات الأساسية	10.3	10.9	13.4	10.1	16.5	8.8	25.4	10.36
مختلفة	7.6	8	9.7	7.3	11.9	6.4	15.36	6.26
المجموع	95.3	100	130.6	100	187	100	245.06	100

المصدر : شريفي احمد ، سياسة التصنيع في الجزائر بين نظام التسيير الإداري المركزي للاقتصاد والاقتصاد السوق ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر ،1998،112ص.

يتضح لنا من خلال الجدول الإستراتجية الصناعية المنتهجة في هذه المخططات في إطار المجلات التالية :

- التوجه نحوا الاستثمار المنتج في ميدان الصناعة حيث بلغت حصتها من الاعتمادات القرابة 17.7 مليار دج من الإجمالي الاعتمادات 95.1 مليار دج أي بنسبة تقدر ب 18.6٪ وهذا علي حساب تراجع حصة المحروقات وهذا ما يعكس التوجه الجديد نحو الاهتمام بالصناعة بدل المحروقات .
- الاهتمام الكبير بقطاع السكن والذي ارتفعت حصته بشكل كبير في هذه المخططات إذ وصل إلي نسبة 18.6٪ من إجمالي الاعتمادات للمخطط سنة 1990 .
- وكخلاصة لهذا المخطط فقد احتلت الصناعة الصادرة من إجمالي الاعتمادات المخصصة والبالغة 95.3 مليار دج الشيء الذي يعكس أهمية هذا القطاع باعتباره القطاع الوحيد القادر علي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .
- أما عن مخطط سنة 1991 فقد أكد علي السير علي نفس النهج للمخطط السابق والهادف إلي توسيع الصادرات خارج المحروقات .

حيث شهد قطاع الصناعة ارتفاع مهم في الاعتمادات الممنوحة مقارنة مع الاعتمادات سنة 1990 وبلغ 30.3 مليار دج من الإجمالي الاعتمادات ، اي بنسبة 22.7٪ وهذا ما يؤكد دائما سعي السلطات لان يلعب هذا القطاع الدور المنوط به باعتباره قطاع قائد للعملية التنمية الاقتصادية .

ورغم هذا إلي أن قطاع المحروقات تحصل علي نسبة لابأس بها مقارنة بحصة سنة 1990 وهذا راجع إلي أن إنعاش الاستثمارات في مجال بحث وتطوير المحروقات كان يتوقع أن يرتفع من 6٪ الي

8.5٪ سنة 1991 وهذا تماشيا مع برنامج الحكومة الرامي للعودة إلي قطاع المحروقات ولكن مع الاستغلال الأمثل لهذا القطاع .

أما في ما يخص مخطط سنة 1992 فقد شهد نمو في الاعتمادات الممنوحة وهذا بنسبة 40٪ ، حيث ارتفعت الحصة من 130 مليار دج سنة 1991 الي 187 سنة 1992 وهذا ماتوقع تباطؤ التضخم والارتفاع الحقيقي للاستثمارات من 7٪إلي 8٪ .

وهذا من اجل إعطاء دفع للصناعات الصغيرة المتوسطة لكي تلعب دورها الحقيقي في عملية التنمية من اجل تحقيقها للمردودية الاقتصادية والمالية ورفع قدرات التصدير وهذا بعد تغطية الاحتياجات الوطنية مما يؤدي إلي خلق مناصب الشغل جديدة وهذا تماشيا مع الإستراتجية الدولة في تشجيع القطاعات التي باستطاعتها امتصاص البطالة .

- أما بالنسبة للمخطط سنة 1993 فقد شهد تخصيص اكبر حصة للقطاعات الغير المنتجة بصورة غير مباشرة وهذا يتجلي في قطاع السكن الذي احتل الصادرة بنسبة 19٪ من إجمالي الاعتمادات الممنوحة عكس المخططين السابقين .
- أما عن القطاعات المنتجة ، فقطاع الصناعة دائما في الصادرة بنسبة قدرها 17.93٪ رغم تباطؤ انتعاش هذه القطاعات .
- وقد تأكد في هذا المجال ضرورة بدل مجهودات كبيرة ابتداء من سنة 1993 باتجاه الاستثمارات الناجحة في صورة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأنشطة التصدير والعمل علي إنهاء برامج المخططات السابقة ، ففي هذا الإطار تم رصد ما يقارب 30 مليار دج كمساهمة الخزينة لهذه البرامج . [1]

[1] بوختالة سمير،دور وأهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الحديد وصلب(مركب الحجار)سنة (2010-2011)مرجع سابق ذكر،ص ص77، 80 .

3-التعديل الهيكلي

تبنت الجزائر فكرة خصخصة مؤسساتها بعدما عجزت أغلبيتها الوصول إلي المر دودية وتحقيق الفائض ، مما أدي بالسلطات الجزائرية إلي تطبيق سياسة ميزت الفترة (1993-1995) بإنشائها للشركات القابضة باعتبارها شركات رؤوس الأموال مشرفة علي الإدارة والمراقبة ، وقد تبنت الدولة هذا التوجه بصدور الأمر 95-22 بتاريخ 26-05-1995 وهو القانون الذي كرس فكرة خصخصة القطاع العام . حيث آن الأداء السيئ والسلبي لأغلب المؤسسات الصناعية العامة ، سواء علي مستوى الأداء المالي أو علي مستوى الإنتاجية عوامل الإنتاج أو علي مستوى التسويقي ، كلف الدولة موارد مالية ضخمة تسببت في هدر طاقات هائلة لفترة زمنية طويلة دون الوصول إلي تحقيق الأهداف اقتصادية والاجتماعية تتناسب مع حجم الاستثمارات في هذه المؤسسات ، بالإضافة إلي ذلك فقد عانت المؤسسات الصناعية للقطاع العام مشكلة تدني العائد علي رأس المال المستثمر ، إلي درجة أن الكثير من هذه المؤسسات كان قائم ومستمر ا علي حساب الخزينة العمومية ، مشكلا بذلك عبئا ماليا مستمرا لم تعد الدولة قادرة علي تحمله لفترات مستقبلية والجدول التالي يبين ذلك .

الجدول رقم (12; 02): تطور إنتاج القطاع الصناعي العام في الجزائر في الفترة الممتدة (1994-2001)

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
٪	-7	-2.5	-1.5	-8.5	-0.5	-8.6	-7.2	+5.2	-1.5	-2.3	-0.6

المصدر : خباية حسان، الخوصصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2006، ص 133.

تعكس أرقام الجدول بوضوح الوضعية المتدهورة للمؤسسات العامة التي ضلت تمارس أنشطتها بعيدا عن الكفاءة الإنتاجية ، حيث ضل النتاج يتراجع وبشكل مستمر بنسب معتبرة ، ولكن بالرغم من

ذالك ساهمت المؤسسات الصناعية المملوكة من قبل القطاع العام بنحو ثلاثة أرباع إنتاج الصناعة التحويلية سنة 2001، كما تشير النتائج المحققة في إهمال أنشطة الصناعية بين سنتي 1999-2000 ، أن معدلات النمو غير مستقرة ، حيث ارتفع في مواد البناء بنسبة 7٪ ، وانخفض في كل من النسيج و الجلود و الزراعة الغذائية والحديد و الصلب بالنسب التالية : 8.4٪ ، 6.4٪ ، 1٪ ، علي التوالي ، كما يصرح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .[1]

الجدول رقم (13; 02): مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي للجزائر للمفترة 1995-2000

السنوات	Cip ترتيب الأول	Cip ترتيب نهائي	Cip تغير الترتيب	MVApc قيمة النمو السنوي	MXpc قيمة النمو السنوي	MHVAsh التغير	MVAsh التغير	MHXsh التغير	MXsh التغير	mWMVA التغير	IMWT التغير
1995-2000	75	71	4	-1.95	17.15	0.82	-1.36	-2.26	0.30	-0.015	0.058

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا عمى تقرير التنافسية الأداء الصناعي 2012-2013 ، UNIDO ، 2013.

لقد تحسن أداء الجزائر في المؤشر خلال الفترة الأولي 1995-2000 بحيث تقدمت ب 5 مراكز بالرغم من انخفاض مؤشر نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية بسبب الانخفاض الأخير في الناتج المحلي ب 1.36 ، وبالرغم من انخفاض مساهمة التقنيات المتوسطة والعالية في صادرات الصناعة التحويلية . إلا أن معدل نمو مؤشر نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية الذي بلغ 17.5 غطي ذالك الانخفاض وبالتالي أدي إلي تحسين المؤشر الكلي CIP. [2]

[1] بن مسعود عطاالله، النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2015 جامعة زيان عشور جلفة ص 96.

[2] مسعود محمد، تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر-واقع وحلول، جامعة حمة لخضر الوادي ص82 .

الجدول رقم(14; 02): يوضح أهم التعليمات المصدرة في إطار الإصلاح البنكي خلا الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 1998

التعليمة	تطبيقها	موضوعها
33-91	1991	قواعد ضبط وتنظيم السوق النقدي
01-92	1992	إنشاء مركزية الديون غير المسددة ومركزية المخاطر ومركزية استخدام الصكوك بدون رصيد
03-93	1993	الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية
08-93	1993	قابلية خضوع الشركات ذات رأس المال العمومي الكلي أو الجزئي للإفلاس
16-94	1994	أدوات تسيير السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك
74-94	1995	قواعد توزيع وتغطية المخاطر ونسب الملاءة
28-95	1995	التقنيات الجديدة لتدخل البنك المركزي في السوق النقدي
77-95	1996	إزالة تأطير الهامش المصرفي وتحرير التنافس بين البنوك
07-96	1997	إنشاء مركزية الميزانيات وإلزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق تعليماته
03-97	1996	شروط عمل غرفة المقاصة
04-97	1998	إنشاء نظام ضمان الودائع وتحديد آليات عمله وإلزام البنوك بالانخراط فيه

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على دراسة زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الحدي والعشرون، جوان 2012 ، ص 18.[1]

وخلال فترة الإنعاش الاقتصادي من سنة 2000 إلي سنة 2010 سجل القطاع الصناعي نسب النمو سالبة خلال هذه الفترة حيث بلغت النسبة (1.66-٪) بمعدل سنوي بالنسبة للقطاع الصناعي العمومي ، بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو بلغ (4.12٪) بشكل سنوي ، ويوضح الجدول التالي ذالك :

[1] يدو محمد، الصناعة في الجزائر بين واقع والأمل وأثرها علي الميزان التجاري خارج القطاع المحروقات الفترة (1999-2014)، جامعة البليدة ،ص 179

الجدول رقم (15; 02): نمو القطاع الصناعي حسب القطاع القانوني خلال (2000-2010)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المعدل
نمو القطاع الصناعي العمومي ٪	-1.9	-1	-1.3	-2.2	1.9	-2.5	-1.06
نمو القطاع الصناعي الخاص ٪	5.3	6.6	2.5	2.1	-	-	4.12

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

أن المؤشرات القطاع الصناعي العام تبين أن هذا القطاع كان يعاني من اختلالات هيكلية ومالية أثرت علي أدائه ، باعتبار انه سجل نمو سلبي بمتوسط 1.06٪ خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي ، حيث أكدت الإحصائيات أن اغلب الصناعات سجلت معدلات نمو سلبية خلال نفس الفترة (2000-2010) باستثناء قطاعات الحديد الميكانيك ولإلكترونيك ومواد البناء التي سجلت نمو ايجابية بلغت 0.64٪ ، 2.45٪ كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة ، وهي القطاعات التي تأثرت إيجابا بالاستثمارات العامة المنجزة ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي ، وفيما يخص القطاع الخاص فبالرغم من نسب النمو الايجابية التي حققها خلال فترة التطبيق البرنامج إذ بلغ معدل النمو 4.12٪ بشكل سنوي ، إلا أن ذالك يعد غير كاف بالنظر للقدرات الحقيقية التي يملكها هذا القطاع ، وعلي العموم يمكن القول إن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع سياسة الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي ، كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الخاص ،كل ذالك أدي إلي عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق سياسة الإنعاش لاقتصادي . [1]

[1] بن مسعود عطاالله، النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر ، مرجع سبق ذكر ، جامعة زيان عشور جلفة ص97.

المطلب الثاني : أداء القطاع الصناعي للألفية الجديدة

1- توصيف الظرف الراهن لقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر :تحليل لأدائه خلال العشرية الأخيرة

- **تحليل اداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر للفترة 2000- 2016**

يوحي تشخيص الوضعية الراهنة للقطاع الصناعي عبر الاستعانة ببعض المؤشرات ذات العلاقة من خلال تحليل النتائج المسجلة على صعيد الأخيرة جليا عدم إسهامه بشكل قطعي في تحقيق هدف التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني بتحريره مكن التبعية المطلقة لقطاع المحروقات الذي كان ولا يزال هدفا بعيد المنال .بل الأكثر من ذلك، فقد شهد القطاع توجها تدريجيا نحو الوقوع في فخ ظاهرة (تفكك التصنيع *Désindustrialisation*) لاسيما مع تراجع أنشطة القطاع الصناعي التحويلي العمومي منذ مطلع التسعينيات دون يتمكن القطاع الخاص من ملأ الفارغ الذي تركه القطاع العام وأخذه لزمام المبادرة في دفع حركية القطاع الصناعي نتيجة توجه الرأسمال الخاص للاستثمار في قطاعات أخرى (خدماتية على وجه الخصوص) للعديد من العوامل والعوائق. مع التنويه بأن المقصود وفق ما أورده الأستاذ رفيق بكور بتفكيك التصنيع في اقتصاد معين لا يعني به التخلي أو الانسحاب من بعض الأنشطة الصناعية و التوجه أنشطة القطاع الثالث (الخدمات)لاسيما منها الأنشطة ذات العلاقة بالصناعات العالية التكنولوجيا كما هو الحال عليه في الدول المتقدمة، بل هو التخلي عن أنشطة صناعية تعد هيكلية(إلكترونيك، التعدين، ميكانيك)...التوجه نحو أنشطة خدماتية ضعيفة القيمة المضافة (التجارة، النقل.....) التي ليس لها الأثر الإيجابي المرغوب على بقية المجالات الاقتصادية الأخرى على رأسها الصناعة أو التوجه نحو صناعات متدنية القيمة المضافة.

وللوقوف على وضعية القطاع المدروس، سيتم فحص الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات المستدل بها لتوصيف هذه الوضعية الواردة في الجدول الموالي ، والتي يتم اللجوء إليها في العادة لرصد وإظهار مكانة قطاع التصنيع في اقتصاديات الدول.

وتشمل مجالات ثلاث هي : اتجاهات نمو الناتج الصناعي وإسهامه فكي توليد الدخل، الدور في استيعاب العمالة، وأخيرا الأهمية في جانبي التجارة الخارجية لاسيما ما يخص الأداء التصديري للقطاع كمقياس لمدى تنافسيته في الأسواق المحلية والخارجية .

الجدول رقم (16; 02): تطور أداء قطاع الصناعة التحويلية على صعيد بعض المؤشرات خلال الفترة 2000-2016

المؤشرات	الفترات		متوسط
	2011-2007	2016-2012	2016-2007
القيمة المضافة للصناعة التحويلية (مليار دولار)	6.649	7,933	**7,291**
مساهمة القطاع الخاص فيها (٪)	55,618	60,664	**58,141**
النصيب من القيمة المضافة للقطاع الصناعي (بيما فيها الصناعات الاستخراجية) (٪)	12,100	17,422	**14,761**
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	5,052	5,006	**5,029**
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات(٪)	8,208	6,710	**7,459**
معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في القطاع العمومي(%) T.U.C	47,260	50,880	**49,07**
مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل % (القوى العاملة)	13,00	13,06	**13,03**
مساهمة ق .الصناعي التحويلي في التشغيل % (القوى العاملة)	12,80	12,77	**12,78**
نسبة المشتغلين في القطاع العام (من عمالة القطاع الصناعي التحولي ٪)	8,54	7,33	**7,935**

نسبة المشتغلين في القطاع الخاص (من عمالة القطاع الصناعي التحويلي%)	91,46	92,67	**92,065**
صادرات الصناعة التحويلية (مليار دولار أمريكي)	1,075	1,6744	**1,3747**
%(الحصة من الصادرات الإجمالية)	1,806	2,966	**2,386**
%الحصة من الصادرات خارج المحروقات)	76,26	78,38	**77,32**

الهيكل السلعي لصادرات الصناعة التحويلية (٪)

معدات وآلات	3,82	1,98	**2,9**
سلع نصف مصنعة	93,08	97,04	**95,06**
سلع استهلاكية	3,1	0,98	**2,04**
واردات الصناعة التحويلية(مليار دولار أمريكي)	26,20	37,89	**32,045**
%الحصة من الواردات الإجمالية)	77,66	72,04	**74,85**

الهيكل السلعي لواردات الصناعة التحويلية (٪)

معدات وآلات	46,5	43,88	**45,19**
سلع نصف مصنعة	32,42	30,58	**31,5**
سلع استهلاكية	21,08	25,52	**23,3**
معدل التغطية للتجارة السلع المصنع (٪)	4,32	4,41	**4,365**
رصيد الميزان التجاري لسلع الصناعة التحويلية (مليار دولار أمريكي)	- 25,12	36,218-	**-30,669**
الواردات من . س .المصنعة مقابل كل دولار مصدر منها (دولار أمريكي)	25,4	22,8	**24,1**

:تشمل أنشطة الفروع التالية : الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية ISMMEE ، صناعة مواد البناء السيراميك و الزجاج، صناعة الكيماوية المطاطية والبلاستيك، الصناعة الغذائية، الصناعات النسيجية ، صناعات الجلود والأحذية، صناعات الخشب الفلين و الورق، صناعات تحويلية أخرى.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في:

- ONS(2017), *l'Acttivité Industrielle 2006-2016*, Collections Statistiques- Série E :Statistiques Economiques , Office National des Statistiques, Alger, pp26, 28& pp 41-42.

- ONS (2017), Activité , Emploi & Chomage en Avril 2017, Série N°785 , National des Statistiques, Alger, Tableau N°17- p 13.

- ONS (2016) *l'Acttivité Industrielle 2005-2015*, Collections Statistiques N° 202/ 2016- Série E :Statistiques Economiques – N° 89, Office National des Statistiques, Alger, p p40-41.

- Banque d'Algérie , *Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur* "*Evolution économique et monétaire en Algérie - Rapports Années :* 2011 , 2012 & 2016 (annexes : Tableaux N°2 &3) .

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي *World Development Indicators - WDI* لسنة2018

يمكن تحميلها من الموقع الاكتروني للبنك الدولي : *http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators*

– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنتي 2011 الملحق رقم 2 / 4 ص 322 –و(201 الملحق رقم 2 / 4 ص) 318 – ، أبو ظبي

– قاعدة بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالمركز الوطني للإعلام والإحصائياتCNIS ،المديرية العامة للجمارك،الجزائر، سنة2017 .

من الواضح أن البيانات التي يوفرها الجدول تظهر جليا مدى هشاشة الوضعية التي يتواجد فيها قطاع التصنيع في جانبه التحويلي وهامشية المكانة والدور الذي يؤديه في الاقتصاد الوطني، وهو ما يعكسه أدائه الذي كان دون المستوى المطلوب خلال فترة شهدت في أغلب سنواته (باستثناء سنة2009 و الصدمة النفطية الحالية) 2016 - 2015 ظروفا مواتية للانطلاق الفعلي بفعل الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة الوضعية المالية المريحة

الناجمة عن تواصل ارتفاع أسعار النفط منذ مطلع الألفية الحالية والتي كان من المفروض أن تؤدي تحسين قدراته الإنتاجية والتنافسية .هكذا ما يمكن تلمسه من خلال :

- المساهمة المتدنية في توليد الناتج سواء الإجمالي أو خارج المحروقات، إذ بقيت القيمة المضافة المتولدة بأنشطة الصناعة التحويلية ضعيفة لكم تتجاوز سقف % 5 كمتوسط سنوي للفترة (2016 – 2007) من الناتج المحلي الإجمالي و % 7,46 من الناتج المحلي خارج المحروقات وبقيمة قدرها 7,291 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 14,76 %مكن القيمة المضافة لمجمل القطاع الصناعي بشقيه ألاستخراجي والتحويلي .وهو ما يعبر عن ضعف أداء القطاع الصناعي التحويلي توازيا مع استمرار الاعتماد على أنشطة الصناعة الاستخراجية التي تمثل المكون الأكبر في الإنتاج الصناعي أو من حيث مساهمتها فكي الناتج ولكونها مصدرا رئيسيا لإيرادات المالية المتأتية مكن صادراتها، وهي أنشطة موزعة أساسا بين ثلاث نشاطات رئيسية وهي : استخراج المحروقات(النفط والغاز)، استخراج وتجهيز الخامات المعدنية(خاصة الحديد والزنك والنحاس)، واستخراج الخامات غير المعدنية ومحاجر مواد البناء، والتي يبقى أدائها في نهاية المطاف مرتبطا بالتغييرات التي تطرأ في الأسواق العالمية باعتبار أن أسعار منتجاتها وكميتها محددة خارج سيطرة المنتجين. حيث كان من المفروض أن يكون القطاع الصناعي هو المحرك رئيس للديناميكية الاقتصادية و المصدر المحوري للقيمة المضافة للاقتصاد الوطني من منطلق أن تثمينه للموارد المتاحة يسمح برفع القيمة الاقتصادية لهذه الموارد، وبالتالي خلق الثروة داخل الاقتصاد الوطني، عوض تصدير الموارد المتاحة في شكلها الخام، وإعادة استيرادها في شكل منتجات مصنعة، وهو الأمر الذي يعبر فعلا عن فشكل الصناعات التحويلية في الجزائر في القيام بالدور المنوط بها .[1]

[1] ميموني سمير ، ناجح اشرف ،ملتقي علمي دولي ،إستراتجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سابق ذكر،يومي 06و07 نوفمبر 2018 ص، ص 6،7

المطلب الثالث : واقع تنافسية قطاع الصناعي في الجزائر

1- تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر (1990-2016)

- **تركيب القطاع الصناعي في الجزائر**

يتكون القطاع الصناعي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، ويأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار العملية الإنتاجية والتأثير على المادة الخام، والجدول التالي رقم (1) يبين القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر:

جدول رقم (17; 02):القيمة المضافة للقطاع الصناعي للجزائر خلال الفترة)

السنوات	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة مليار دولار	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ٪	القيمة المضافة مليار دولار	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ٪	القيمة المضافة مليار دولار	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ٪
1990	13.9	٪22.5	7.4	٪9.7	20.4	٪32.2
1995	10.5	٪25.5	4.3	٪1.05	14.9	٪36.0
2000	21.4	٪26.3	3.9	٪8.6	25.3	٪34.9
2005	47.1	٪46.0	4.4	٪4.3	51.6	٪50.4
2006	53.4	٪45.9	4.7	٪4.1	58.2	٪50.0
2007	63.5	٪47.0	5.3	٪4.0	69.0	٪51.0
2008	77.4	٪45.5	6.5	٪3.8	83.9	٪49.3
2009	41.8	٪30.0	5.8	٪4.2	47.7	٪34.2
2010	56.1	٪34.7	8.0	٪5.0	64.2	٪39.7
2011	72.5	٪36.7	7.1	٪3.6	79.6	٪40.3
2012	71.5	٪35.0	7.7	٪4.0	79.3	٪38.0
2013	65.3	٪28.9	9.0	٪4.0	74.3	٪32.9

2014	55.0	٪25.0	8.9	٪4.1	64.0	٪29.1
2015	36.4	٪20.0	7.7	٪4.3	44.1	٪24.3
2016	24.1	٪15.0	8.8	٪5.5	33.0	٪20.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2006،2005،2000،....2016).

يتضح من الجدول أعلاه أن الصناعات الاستخراجية في الجزائر تنمو بوتيرة متزايدة، حيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من 13.9 مليار د ولار سنة 1990 لتصل إلى 77.4مليار سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ثم انخفضت إلى 41.8 مليار دولار سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات، ثم ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية إلى 72.5 مليار دولار، ثم أخذت في الانخفاض حتى وصلت سنة2016 إلى 24.13 مليار دولار، وبلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في المتوسط 47.3 مليار وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة % 32.2 في المتوسط خلال الفترة (1990-2016) .

بلغ متوسط القيمة المضافة للقطاع الصناعي 53.9 مليار دولار وتساهم الصناعة في المتوسط بنسبة % 37.5 في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1990-2016)، ولقد أعطت الدولة لقطاع الصناعة أهمية كبيرة بعد الاستقلال نظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية غير أنها لم تنجح في بناء قاعدة صناعية متنوعة وقوية، مما أدى إلى الاعتماد على الصناعات الاستخراجية كمصدر رئيسي للدخل في ظل عجز غيرها من الصناعات، حيث تشكل الصناعة التحويلية في المتوسط مبلغ 6.6 مليار دولار، وتساهم في المتوسط بنسبة % 5.3 في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2016) .

- **تحليل فروع الإنتاج الصناعة خارج المحروقات في الجزائر:**

تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، والصناعات الواعدة في الجزائر، كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم(18; 02): تطور الإنتاج الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة

السنوات	الصناعة خارج المحروقات	الطاقة والمياه	المناجم و المحاجر	الحديد الصناعة المكانكية والكهربائية	مواد البناء والزجاج	الصناعة الكيميائية البلاستيك المطاط	الصناعة الغذائية	النسيج صنع الملابس الجاهزة	الجلود والأحذية	الخشب و الورق والفلين	صناعات أخرى
1990	66.9	4.5	1.2	18.2	6.2	4.9	17.4	6.6	1.7	3.8	1.9
1995	193.9	19.2	4.2	45.9	22.7	16.4	45.2	7.9	2.1	8.7	21.1
2000	290.7	47.2	5.0	33.2	26.7	22.8	104.6	10.1	2.3	10.2	28.2
2005	418.2	74.8	6.3	43.5	45.9	27.3	138.3	14.1	2.7	15.5	49.4
2010	616.6	98.6	18.2	83.6	70.5	47.6	214.1	13.8	2.5	17.1	50.3
2015	904.6	154.4	26.3	125.6	94.5	70.8	356.0	15.8	3.0	20.4	37.8
2016	975.7	180.2	28.1	120.2	101.3	73.2	389.6	17.4	2.8	22.4	40.5

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء، فصل 14 ، المحاسبة الوطنية.

ONS, Les comptes économiques en volume de 2011 à 2016, N°787.

يتضح من الجدول أن الصناعة الغذائية تشكل النسبة الأكبر من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات في الجزائر، ويرجع ذلك لتوجه القطاع الخاص نحو الصناعات الخفيفة ذات الاستهلاك الواسع وهذا لسهولة الاستثمار والأرباح السريعة المحققة، أما قطاع الطاقة والمياه فقد حقق تطورا ملحوظا ويحتل المرتبة الثانية داخل هيكل قطاع الصناعة خارج المحروقات، وجاءت صناعة الحديد والصناعة الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية في المرتبة الثالثة بسبب زيادة الطلب على هذه المنتجات في السوق، أما صناعة مواد البناء والزجاج فهي بدورها في تحسن مستمر وذلك نتيجة زيادة الطلب الذي تزامن مع توجه الجزائر نحو تشييد وتدعيم هياكل البنية التحتية من طرقات ومرافق عمومية وإدارات، بالإضافة البرامج السكنية الضخمة على غرار برنامج مليون سكن، يبقى

أن صناعات الخشب والورق والفلين وصناعات النسيج وصنع الملابس الجاهزة وصناعات الجلود والأحذية تعاني من ركود، وهذا للمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية في السوق الجزائرية سواء من حيث السعر أو من حيث الجودة، وهذا راجع إلى فوضى الاستيراد وفتح الأسواق للمنتجات المستوردة، وقد أدى هذا الوضع الصناعات الوطنية للانسحاب نتيجة ضعف تنافسينها وعدم قدرتها على تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بحصة سوقية معتبرة. [1]

2- تنافسية الصناعة الوطنية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

يتضمن التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسنتي 2014و2016 مؤشر لتحليل تنافسية القطاع الصناعي **C**ompetitive **I**ndustrial **P**erformance: C.I.P علي المستوي الدولي ، ويعتمد في ذالك علي مؤشر مركب من ثمانية مقاييس ومؤشرات فرعية إلي وهي[2] :

مؤشر الأداء الصناعي التنافسي : CIP

نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعات التحويلية : MVApc

نصيب الفرد من الصادرات الصناعات التحويلية :MXpc

مساهمة التقنيات المتوسطة في القيمة المضافة لأنشطة الصناعات التحويلية : MHVAsh

نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : MVAsh

مساهمة التقنيات المتوسطة والراقية في الصادرات الصناعات التحويلية : MHXsh

نصيب الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات : MXsh

نصيب البلد في القيمة المضافة الصناعية العالمية : ImWMVA

[1] مقال ،براي الهادي،خلبل عبد القادر ، تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر (1990-2016)، ص ص 153، 155.
[2] مهدي قيطون ،إسماعيل بن ديلمي ، تنافسية القطاع الصناعة ومساهمته في الاقتصاد الوطني ، حالة الجزائر ،ص 174

نصيب البلد في التجارة العلمية للصناعة التحويلية[1] : ImWMT

الجدول رقم(19; 02):

البلد	مؤشر سنة 2014		مؤشر سنة 2016	
	الترتيب العالمي	الرصيد	الترتيب العالمي	الرصيد
الجزائر	88	0.024	94	0.0149

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد علي :

.(Upadhyaya & Yeganeh, 2015)

.(Cortez, 2017)

يبين الجدول رقم رصيد القطاع الصناعي المحلي ضمن المؤشر التنافسية الصناعية ب 0.0223 بمرتبة 88 سنة 2014، في حين تمركز في المرتبة 94 من أصل 144دولة سنة 2016 ، برصيد 0.0149 سنة 2016 ، ويرجع الترتيب المتأخر للقطاع الصناعي في الجزائر وفق مؤشر (C.I.P) إلي اعتماده المطلق علي الموارد الطبيعية وتحويلها ، بالإضافة الي تدني اعتماد التكنولوجيات الحديثة في سلسلة الإنتاج ، حيث بلغت نسبة الاستخدام للتقنية المنخفضة 0.2٪ ، في حين بلغ معدل الاستخدام التقنية المتوسطة في الصناعة الوطنية 1.8٪، في انعدام تام للتقنيات عالية التطور من ناحية أخرى ترتكز دراسة تنافسية القطاع الصناعي علي تحليل تغيرات معدل الاستغلال القدرة علي الإنتاج ***d'Utilisation des Capacités de*** (Taux ***P****roduction:* T.U.C)والذي يبين الفارق بين القدرة الفعلية للقطاع الصناعي والقدرة المستغلة للإنتاج نظريا ، تشكل القدرة القصوى للإنتاج ، مخرجات الآلات الصناعية خلال الفترة زمنية من الاستغلال الأمثل للإمكانيات ، وفق حدود تقنية ؛وبالتالي يعكس المؤشر قدرة

[1] مسعود محمد،تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر واقع وحلول ، جامعة حمة لخضر الوادي مرجع سابق ذكر، ص 80.

القطاع الصناعي علي تلبية الطلب الداخلي ،أو مدى ضعف هذا الأخير ؛ كما يعتبر المعدل من أهم المؤشرات لتحليل العجز في المجاميع الاقتصادية الكلية ، وخاصة الجهاز الإنتاجي ، حيث يكشف عن مدي تأثير الصدمات الخارجية علي قطاع الصناعي وفيما يلي نتطرق لتغيرات المعدل السنوي لاستغلال القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي في الجزائر .

الجدول رقم(20; 02):

تطور المعدل السنوي لاستغلال القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي خلال الفترة (2000-2016).

السنوات	*قطاع الصناعة التحولية*	*إجمالي القطاع الصناعي*
2000	47.8	43.4
2001	48	43.6
2002	51	46.4
2003	50.5	45.3
2004	50	45.8
2005	48.3	46.7
2006	47.1	53.5
2007	46.1	53.7
2008	45.7	52.8
2009	49.8	56.2
2010	47.5	54.5
2011	47.2	54.2
2012	50.2	53.7
2013	50.5	54.4
2014	47.7	54.4
2015	50.7	57.4
2016	55.3	61

المصدر : من الإعداد الباحثان بالاعتماد علي :

(Office national des statistiques, 2010, p. 5)

(Office national des statistiques, 2017, p. 29)

يبين الجدول القدرة الإجمالية المستغلة للقطاع الصناعي حيث سجلت سنة 2000 نسبة 43.4٪ لتحافظ علي وتيرة متزايدة لغاية سنة 2008 حيث تراجعت قدرة الاستغلال بنسبة 1.12٪، لتبلغ أقصي قيمة ب61٪ سنة 2016؛ في حين أن معدل القدرة المستغلة في قطاع

الصناعة التحويلية شهد يذبذب خلال الفترة من 2000 إلي 2016 ، كما أن القدرة الإنتاجية لقطاع الصناعة التحويلية لم تتجاوز النصف 50٪ لغاية 2016 بمعدل 55.3٪ وهو ما يدل علي تدني القدرات المستغلة في الصناعة الوطنية ، في حين بلغ معدل 96.8٪، 93.4٪،90.8٪،للسنوات 2014 ،2015،2016، علي ترتيب في قطاع المحروقات ويتحدد المعدل القدرة علي الإنتاج في القطاع الصناعي وفق عدة عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة ، فنمو الطلب علي المنتجات الصناعية المصنعة ونصف المصنعة يساهم في زيادة معدل القدرة الإنتاجية للقطاع ، وكذلك الإنتاجية العاملين التي تتأثر ببرامج التكوين والتأهيل ، بالإضافة إلي تطوير النسيج الصناعي وإدماج التقنيات المتطورة.

- **مساهمة الصناعة التحويلية في ميزان التجاري**

إشارة الدراسات الحديثة الي ضرورة التغير(التحول الهيكلي) ، اي التحول من انشطة منخفضة الانتاجية الي انشطة عالية الإنتاجية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريع ومرتفع ومستدام ، نظرا لان زيادة نسبة الصناعة التحويلية في الصادرات السلعية وتزايد معدلات نموها تحقق نمو اقتصاديا مرتفعا ، كما ان هذا تغير ليس ضروريا فقط لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وإنما لتخفيض مستوى الفقر وتوفير فرص التوضيف وذالك بتحقيق التكامل ورفع معدلات نمو الانتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية ، وتنمية فرص العمل في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات (حسان وحداد ، 2016) . ويوضح الجدول التالي تطور الصادرات والواردات للصناعة التحولية خلال الفترة (2004-2014).

الجدول رقم(21; 02): نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الصادرات والواردات خلال الفترة (2004- 2014) الوحدة مليار دينار

نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الصادرات والواردات خلال الفترة (2004- 2014)

الوحدة مليار دينار

السنوات	واردات قطاع الصناعة التحويلية	صادرات قطاع الصناعة التحويلية
2004	1125.3	447.4
2005	1288.7	599.3
2006	1258.2	658.02
2007	1671.8	787.6
2008	2178.9	938.5
2009	2541.8	685.3
2010	2422.7	1123.7
2011	2919.7	1350.9
2012	3136.6	1310.9
2013	1573.8	1301.9
2014	4026.3	1002.3

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد علي :

. (Office national des statistiques, 2010, p. 22)

(Office national des statistiques, 2017, p. 98)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أن صادرات قطاع الصناعة التحويلية بلغت إجمالي قدره 102 ألف مليار (حوالي 102 مليار دولار) خلال الفترة(2004- 2014) وعرفت هذه

الفترة وتيرة تنازلية في النمو قيمة الصادرات لقطاع الصناعة التحويلية ، وذلك بسبب عملية إعادة هيكلة القطاع الصناعي و الخوصصة العديد من المؤسسات الصناعية العمومية ما أدي لتراجع الإنتاج في الصناعة التحويلية ، ورغم ذالك فان الفترة (2010-2014) تميزت بمعدل تصدير اكبر من الفترة (2004-2008) ، حيث بلغت صادرات قطاع الصناعة التحويلية اعلي قيمة لها ب 1.35 مليار دج سنة 2011 بنسبة 1.7٪ من إجمالي الصادرات الكلية للبلد، لتأخذ منحني تنازلي إلي غاية سنة 2014 حيث بلغت حوالي 1.002 مليار دج ، ما يفسر ضعف شديد لتنافسية الإنتاج الصناعي وعجز كبير لقطاع الصناعة التحويلية في تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني فضلا عن التصدير. كما يبين الجدول رقم (19) الاعتماد الشديد علي المنتجات المستوردة ، حيث بلغت الواردات قطاع الصناعة التحويلية سنة 2014 قيمة القصوى ب 4026.3 مليار دج بنسبة بلغت 81٪ من الواردات الكلية للبلد ، وبلغ نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الواردات 24143.8 مليار دج (حوالي 241 مليار دولار) خلال الفترة (2004-2014) ؛ وتتكون الواردات الصناعة التحويلية من أكثر من 52 منتج رئيسي لتموين القطاعات الفرعية ، حيث احتل قطاع الصناعة التعدينية ، الميكانيكية ، الكهربائية والالكترونية الصدارة بنسبة 60٪ من واردات الصناعة التحويلية خلال الفترة 2004-2014 ، في حين تمركزت الصناعة الكيمائية ، البلاستيك والمطاط في المرتبة الثانية بنسبة 13.8 ٪خلال نفس الفترة ؛ من ناحية أخري يرجع الارتفاع الكبير في الواردات الصناعة التحويلية باعتماد السلاسل الإنتاجية لبعض القطاعات الفرعية (الصناعة الالكترونية ، الصناعة الالكترومنزلية ، الصناعة الميكانيكية(صناعة السيارات)) علي أنظمة المنتج المفكك كليا(Complete Knock Down : CKD) و المنتج المفكك جزئيا (Semi Knocked Down :SKD)، والتي تعتمد علي استيراد قطع غيار في إطار مشاريع صناعية لتركيب منتجات نهائية ، وتستفيد هذه الأنظمة من تخفيضات التعريفة الجمركية أقرت ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 .

- **مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الميزان التجاري**

اعتمدت الدولة سنة 2015 إستراتجية في إطار ترقية الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي ، وذلك من خلال العمل علي (Ministere de l'industrie et des mines, 2015):

- **ترقية الجهاز الإنتاجي للصناعة الاستخراجية الوطنية:** ويتطلب ذلك تكثيف النسيج الصناعي، بالإضافة إلى تنظيم الفروع التي تكتنف المخرجات ذات القيمة المضافة العالية، وتعتمد في ذلك على آليات وميكانيزمات منها إعادة تقييم وعصرنة الإمكانيات الصناعية الوطنية؛ والعمل على إعادة تموقع المؤسسات العمومية من خلال إدماج نشاط البحث والتطوير والاعتماد على البحث العلمي ودعم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع فرص المناولة الصناعية؛ بالإضافة إلى بعث مشاريع للاستكشاف ودراسة مكامن الخامات المعدنية، وذلك لدعم الدراسات الجيوفيزيائية المتوفرة.
- **ترقية وتطوير التنافسية الصناعية** : وتعتمد الإستراتيجية في سبيل بلوغ ذلك ثلاثة آليات هي :ترقية الإنتاجية لمواجهة التنافسية العالمية؛ وضع أجهزة مرافقة للمؤسسات وذلك لضمان فعالية المنظومة الإدارية، وتحيين الهياكل المحلية لمرافقة المؤسسات.
- **تعزيز الحوافز الاستثمارية للصناعة الاستخراجية:** وذلك من خلال خلق محيط عملي ومؤسساتي يتوافق ومتطلبات تنمية وتحفيز الاستثمار، من خلال العمل على زيادة العرض كما ونوعا للعقار المخصص للاستغلال، وتعديل المنظومة التشريعية للاستثمارات الصناعية.
- تعتمد الاستراتجية المتبناة علي ترقية وتوسيع قدرات الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات ، وتوسيع القدرة القطاع المحلي علي إحلال الواردات ، غير إن إدماج مخرجات الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات ضمن مسعي تنويع الصادرات الوطنية ، يطرح أكثر من تساؤل حول جدوى تثمين الموارد الطبيعية ؛ حيث اعتمدت من الدول صيغ مختلفة للحد من

الصادرات المواد الأولية ،خاصة الدول الكبرى التي تسيطر علي نسب معتبرة من الأسواق العالمية ، من خلال فرض نسب عالية من العوائق الجبائية والتعريفات الجمركية علي صادرات المعادن الخام أو تقييد الكميات المخصصة للتصدير Fung & Korinek, (2013).وفيما يلي نتطرق لمساهمة الصناعة الاستخراجية في ميزان التجاري في الجزائر.

الجدول رقم(22; 02): نصيب قطاع الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات من الصادرات والواردات خلال الفترة (2000-2016) الوحدة مليار دج

السنوات	واردات قطاع الصناعة الاستخراجية	صادرات قطاع الصناعة الاستخراجية
2000	3.7	1.8
2001	6.4	1.8
2002	7.8	1.9
2003	6.4	1.0
2004	11.1	2.0
2005	18.7	1.7
2006	20.5	2.8
2007	21.8	4.2
2008	26.07	9.8
2009	25.4	7.8
2010	29.5	4.0
2011	31.0	9.8
2012	12.5	12.04
2013	12.24	7.83
2014	14.67	7.88

المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد علي :

(Office national des statistiques, 2010, p. 22)
(Office national des statistiques, 2017, p. 98)

تمثل المواد الأولية (الفحم، الحديد، المعادن غير الحديدية، الملح، الفوسفات) من أهم صادرات الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الجزائر، والتي بلغت أعلى قيمة لها من خلال الجدول رقم ()ب 12 مليار دج سنة 2012 ، وذلك ضمن وتيرة متذبذبة خلال الفترة 2000-2014 ، وبالنسبة للواردات فسجلت أقصى قيمة سنة 2011 ب 31 مليار دج بعجز سنوي للصناعة الاستخراجية قدره 21.2 مليار دج، ليبلغ الأخير حوالي 07 مليا ر د ج سن ة 2014 ، كتفسير واضح لتدني تنافسية الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد الوطني .ويشكل مجموع العوامل التكنولوجية والتسهيلات في مجال العملية التصنيعية ، بالإضافة إلى توفر عناصر الإنتاج والكفاءة في استخدامها، والموقع الجغرافي، محددات لتنافسية الصادرات الصناعية (زرقين، 2008)، ذلك أن ضعف تنافسية الصادرات الصناعية في الاقتصاد الوطني يرجع إلى مجموع عوامل نذكر منها (زرقين، 2008) :

- **العوامل الداخلية:** تعد العملية التصديرية منظومة متكاملة من معلومات، واستثمار، وتمويل، واستيراد وتصنيع، وبنية أساسية، وتعامل مع مختلف الهيئات ذات العلاقة، لذلك فإن المنتج لم يعد يعتمد على المزايا النسبية في التصدير، وإنما انتقل إلى الاعتماد على مزايا مكتسبة بفعل العوامل التي تؤهله إلى المزايا التنافسية حتى يتمكن من ولوج الأسواق الخارجية . وباعتبار تأثير المشاكل الإنتاجية على الصادرات الصناعية، تشكل مكونات السياسة الاقتصادية ارهاصات سلبية على غرار :التعريفات الجمركية، وارتفاع نسب الضرائب على أرباح الشركات؛ كذلك العوامل المتعلقة بحجم الإنتاج وتكلفته، وجودة المخرجات، حيث يرتكز الطلب الفعال للصادرات الصناعية الوطنية على تحقيق متطلبات الجودة الشاملة، ومدى فاعلية أدارتها من قبل المؤسسات الصناعية الوطنية.
- **العوامل الخارجية:** شكل غياب الدراسات وعدم توافر المعلومات عن الأسواق الخارجية من اهم المشاكل التي تواجه الصادرات الوطنية، كما أن الظروف المتغيرة بالأسواق الخارجية، خاصة المتعلقة بالمنافسة الحادة والمعتمدة على عاملي الأسعار والجودة، بالإضافة إلى

السياسات الحمائية، ومشاكل التسويق، أدت بالإجمال إلى قصور في استراتيجية دعم الصادرات الصناعية وعدم القدرة على تقييم الفرص والتنبؤ بالطلب، ومن ثم تحديد الأهداف ورسم السياسات التصديرية[1].

[1] مهدي قيطون ،إسماعيل بن ديلمي ، تنافسية القطاع الصناعة ومساهمته في الاقتصاد الوطني،حالة الجزائر،سابق الذكر،ص ص 175، 181

خلاصة :

تمثل الصناعة احد القطاعات الهامة التي تقوم عليها مختلف الاقتصاديات ، حيث تورد الموارد الأولية اللازمة للقطاعات الأخرى ، وتهدف الدراسة إلي توضيح مكانة هذا القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات القليلة الماضية ، وقد تم التوصيل إلي كون الصناعة العمومية في الجزائر لا تزال تعاني من العديد من المشاكل التي تمنح الفرصة اللازمة لتحقيق التنمية المرجوة منها ،ولا يزال هذا القطاع يحتل مراتب متأخرة فيما يخص مساهمة في القيمة المضافة و الناتج المحلي الخام .

خاتمة

خاتمة

سيدفع إنعاش القطاع الصناعي الاقتصاد الجزائري نحو التقدم والرقي ومن ثم مواكبة الانفتاح الاقتصادي علي العالم ، كل هذا من خلال تطوير الصناعات المهمة خاصة الصناعات خارج المحروقات ، التي تنوع من مداخيل الاقتصاد الوطني وتجعله في وضعية جيدة للتنافس مع الخارج لكن رغم التطورات التي تحققت في هذا القطاع، إلا انه لم يصل بعد للأهمية النسبية بين قطاعات الاقتصاد الوطني فمساهمته تبقى هامشية ، وقد حال دون ذالك مواجهته (القطاع الصناعي) للعديد من الصعوبات الاقتصادية والتنظيمية و المؤسسية ، فبحكم اعتماد القطاع الصناعي علي مصادر تموين أجنبية ، ونظرا لوجود سوء استغلال للموارد المتاحة (مادية ، بشرية و مالية) ، إضافة إلي التخلف التكنولوجي الذي يعاني منه وضعف مجهودات البحث و التطوير ، قد تزعزع مركزه داخل الاقتصاد الوطني وانخفض حجم إنتاج العديد من الفروع وانخفضت معه درجة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بفعل تراجع حجم القيمة المضافة له ، كما انه فقد العديد من مناصب الشغل و مستمر في فقدانها مع الأيام ، كل ذالك بسبب احتدام المنافسة الأجنبية أو المحلية من طرف الخواص ، وكذالك بسبب قصور الأساليب التسييرية المطبقة عليه ، بالإضافة إلي تخلف وقدم وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة.

من النتائج المتوصل إليها :

- التركيب المشوه لمكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر ، حيث تغلب عليه مساهمة الصناعات الإستخراجية مقارنة بالقطاعات الأخرى .
- ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة الصناعة التحويلية التي تبقي مساهمتها ضعيفة جدا .
- عدم تجاوب القطاع الصناعي الجزائري مع برامج الانتعاش الاقتصادي وهذا راجع إلي المشاكل التي يعانها من حيث التمويل .

وبناء علي نتائج التحليل ، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن إن الأخذ بها :

- تنظيم الاقتصاد علي أساس معرفية تستغل جميع الطاقات المادية والبشرية المتاحة .
- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص خاصة في القطاعات ذات الأولوية .
- إدخال نظم تسيير حديثة في المؤسسات الجزائرية مع الاهتمام بمصلحة البحث والتطوير .
- مواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق العالمية .
- تطوير قدرة وكفاءة اليد العاملة .
- منح القطاع الخاص فرص اكبر في تسيير المناطق الصناعية .
- إن تأهيل المناطق الصناعية ضرورية لإنعاش الصناعة في الجزائرية

أفاق الدراسة:

-الاقتصاديات الصناعة والتصنيع .

-النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

قائمة الكتب بالغة العربية :

1. برابح فاطمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، سياسة التدعيم الاستثماري في الجزائر وإشكالية التوازن القطاعي (دراسة تقيمية للبرامج التنموية (2001-2014) سنة (2017-2018)).
2. براهمية أمال ،محاضرة في مقياس اقتصاد جزائر ،سنة (2015-2016)..
3. براي الصادي ، خليل عبد القادر ، تشخيص واقع الصناعة في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية و اجتماعية ، 2019، العدد 51.
4. بلخضر ناصرة، دور فعالية الجزائر و البيئة و كفاءته في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، العلوم التجارية ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم التجارية و جامعة ابن خلدون ، تيارت 2007 .
5. بن لوكيل رمضان ، بشاري سلمى ، الأهمية الإستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي 2015 ، العدد 31، مجلة علوم اقتصاد و تسيير و التجارة .
6. بن مسعود عطالله، النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2015 جامعة زيان عشور جلفة.
7. بوختالة سمير ، دور أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية ،جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2011.
8. حويتي احمد، محاضر بمعهد الاجتماع، سياسة التصنيع في الجزائر، جامعة الجزائر.
9. خروة منيرة ،ثوامرية ريم ،القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر و 2017/12/29، مجلد الدراسات المالية و المحلية و الادارية ، العدد 2.
10. داودي احمد ،محمد بلقاسم فايزة ، إستراتجية الصناعات المصنعة وصناعة الجزائر.

11. زغدار أحمد ، التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية تسيير و علوم تجارية ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
12. زغدار أحمد ، المنافسة ، التنافسية و البدائل الإستراتيجية ، دار جرير للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011 .
13. ساعد محمد،محاضرات لمقيلس الاقتصاد الجزائر،جامعة ابن خلدون تيارت .
14. سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائر، دار الكتاب الحديث.
15. طارق نويرا ، دور الحكومة الداعم للتنافسي (حالة مصر) مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار ، القاهرة ، مصر 19-21 جوان 2000 .
16. طالم علي ،كافي فريدة ، جذب الاستثمار الأجنبية نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني ديسمبر 2013 ، العدد الثاني ، مجلة المتدى لدراسات و الأبحاث الاقتصادية .
17. عبد الرحمان بن عنتر ، تطوير الإدارة التنافسية في المؤسسات صناعية، للمطبوعات الأساسية لتطوير القدرة التنافسية في المؤسسات الصناعية ، 20جوان 2009 .
18. عبد الرحمان بن عنتر من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير قدرتها التنافسية ، دراسة قدمت للمؤتمر العربي الأولى الذي عقدته الوكالة الوطنية لتنمية 26-27 ، 25 جوان ، 2000 بالجزائر .
19. غول فرحات ،مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية , أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية علوم الاقتصادية تسيير و علوم تجارية ، جامعة الجزائر ، 2005.
20. فليح حسن خلف،التنمية و التخطيط الاقتصادي في عالم الكتب الحديث ، دار النشر و التوزيع ، الأردن ، 2002 .

محمد تواتي ، ساعي مبارك نماذج تحليل البيئة الصناعية و دورها في زيادة الأداء التنافسي ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، 2017، العدد 13.

21. محمد حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوى مثال الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
22. محمد عدنان وديع ، الفترة التنافسية و قياسها سلسلة جسر التنمية ، المعهد الغربي للتخطيط ، العدد 24و 2003.
23. محمد عدنان وديع ، محددات الادارة التنافسية الاقطار العربية في الأسواق الدولية ، مناقشات ، تونس 19-21جوان ، 2000 .
24. مخضار سليم ، تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية تسيير و علوم تجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013.
25. مخضار سليم الحلول التنافسية للقطاع الصناعي في الجزائر ، مجلة المالية و الاسواق ، العدد 1 .
26. مسعود محمد، تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر-واقع وحلول، جامعة حمة لخضر الوادي .
27. مقال ،براي الهادي،خلبل عبد القادر ، تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر (1990-2016).
28. مهدي قيطون ،إسماعيل بن ديلمي ، تنافسية القطاع الصناعة ومساهمته في الاقتصاد الوطني ، حالة الجزائر .
29. ميموني سمير ، ناجح اشرف ، ملتقي علمي دولي ،استراتجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ،يومي 06و07 نوفمبر 2018

30. نريمان بوشجيرة ، تحليل التنافسية الصادات الجزائرية في ظل العولمة الإقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر معهد علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، 2015 .

31. يحي بوريقات عبد الحكيم ، بلمكدم مصطفى ، إدارة الجودة الشاملة كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للنمو الصناعية الجزائرية ، مجلة دفاتر جواد كسى ، العدد 1 ، أكتوبر 2012 .

32. يدو محمد، الصناعة في الجزائر بين واقع والأمل وأثرها علي الميزان التجاري خارج القطاع المحروقات الفترة (1999-2014)، جامعة البليدة